

I - مقالات شاجبةٌ للدعوى ضدّ الآداب

في ما يلي بعضُ ردود الأفعال الشاجبة لدعوى الزميل فخري كريم، و/ أو المتضامنة مع الآداب، و/ أو المؤيدة لما ورد في افتتاحية رئيس تحريرها أو في بعض أجزائها (عدد ٥ - ٦، ٢٠٠٧). وقد حرصت الآداب على وضع ثلاث نقاط بين قوسين (...) مكان ما قد يشتّم منه الزميل المذكور، العالي الحساسية والشاسع البعد عن الشتم والسباب والاتهام، قدحاً وذكماً به وبتاريخه وحاضره ومشاريعه. ويستطيع القارئ الحريص على قراءة هذه «المخدوفات» العودة إلى المواقع الإلكترونية الواردة أحياناً في نهاية المقال. وإذ تأسف الآداب لاضطرابها إلى اتّباع هذه الرقابة الذاتية، التي لا علاقة لها بالترفع عن «القدح الشخصي» الذي لا يمارسه رئيس تحريرها أصلاً، وذلك عملاً بما كتبه شخصياً في رأس الصفحة الثانية من كل عدد، فإنها تتمنى على قرائها أن يتفهّموا دوافعها إلى ذلك الإجراء، وهي دوافع قضائية محض، بعد أن سلّط مستشار السلطان سيف المحكمة على الحرية بسعيه إلى تمييز ما أسماه «النقد المباح»... من غير المباح!

الآداب

شرف فخري كريم... الضائع

پيار أبي صعب

حين تقرأ تفاصيل الدعوى التي أقامها فخري كريم ضدّ سماح إدريس، بتهمة القدح والذم، بسبب افتتاحية قديمة لمجلة الآداب البيروتية (العدد ٥ - ٦، ٢٠٠٧)، تفكّر لوهلة برواية شهيرة للكاتب الألماني الراحل هينرش بل، نقلها فولكر شلوندورف ومارغريت فون تروتا إلى الشاشة أواسط السبعينيات: شرف كاترينا بلوم الضائع.

بطلة، بل مواطنة عادية، افتّرت عليها الصحافه، ونسبت إليها ماضياً قدراً هي منه براء. وصاحب «دار المدى» الذي نشط طويلاً انطلاقاً من سوريا، قبل أن يعود إلى العراق - إقليم كردستان تحديداً، يبدو، حسب الدعوى التي تبّغها رئيس تحرير الآداب، تلك الشخصية البريئة التي مرّغ شرفها في الوحل. لكنّ إذا كانت كاترينا بلوم إنسانة محايدة وبريئة، فإنّ فخري كريم رجلٌ منخرطٌ في مشروع سياسي واضح الأبعاد والأهداف، بغض النظر عن «كتابه للجميع» ومنتشورات «المدى» القيّمة. ومن حقّ الناس أن تساجله، وتهاجمه، وتتهمه، عند الحدود الواهية بين الثقافي والسياسي. ومن حقّه أن يردّ مدافعاً عن تاريخه وأفكاره. أما اللجوء إلى المحكمة، فاستراتيجية مفاجئة، ومبادرة تريد أن تمنع السجال حول قضايا ملحة ومصيرية لا تحتل أيّة مساومة.

لقد استند إدريس الابن إلى تقارير ووثائق. وكتّب، بأسلوبه النقدي المعهود، يساجلُ مثقّفين وإعلاميين عرباً وقَعوا في مصيدة «مهرجان المدى الثقافي الخامس» الذي أقيم الربيع الماضي في أربيل، تحت عباة محمد مهدي الجواهري (المستباحة؟). وعَمَرَ إلى تاريخ فخري كريم، وخطورة موقعه السياسي الحالي. وهاجم مشروعه الملتبس والمقلق.

فهل نكتب دفاعاً عن حقّ مثقّفٍ شجاع في انتقاد مهرجان ترويجي على الطريقة الصدامية، لكنّ بأدوات وشعارات أكثر عصريّة: شعاراتٍ يختبئ خلفها شبحُ تقسيم العراق، وتمجيد الاحتلال الأميركي، أو التبرير له في أفضل الحالات بالقول: «ألّم يحمل الديمقراطية إلى... أربيل؟»

صحافي وناقد لبناني،

جريدة الأخبار، ١٩/١٢/٢٠٠٧



نصّ الدعوى حول قضية «فخري كريم ضدّ سماح إدريس»: سنكون إزاء محاكمة أيّ منهما؟

طارق الكحلوي

يتعرّض رئيس تحرير مجلة الآداب البيروتية، سماح إدريس، لملاحقة قضائية بسبب رأي أبداه في أحد الأعداد الأخيرة لـ الآداب. ففي افتتاحية عدد أيار (مايو)/حزيران (جوان) ٢٠٠٧ بعنوان «نقد - الوعي النقدي»: كردستان - العراق نموذجاً، كتب إدريس تحليلاً عن فئة من المثقّفين الذين عرفوا بعض الأدهار إثر غزو العراق. وهي فئة من «التقدميين» ذوي الأصول اليسارية الذين يتميّزون رهنأ بالاستهلاك الشعائري المفرط لعناوين مثل «الديموقراطية التقدمية» و«الثقافة

الحقوقية» و«الحرية ضد الظلامية والانغلاق»... في الوقت الذي يُمكنهم فيه أن يعلنوا، بكلّ الجدبة الممكنة، أنّ ما يجري في العراق إثر نيسان/أفريل ٢٠٠٢ على وجه الخصوص هو مسارٌ ديمقراطي وحرية. ومن بين أبرز هؤلاء «المتقف التقدمي» السيد فخري كريم، السكرتيرُ الأسبق والعضو القيادي في الحزب الشيوعي العراقي وصاحبُ المؤسسة الإعلامية «دار المدى».

لكنّ ما الذي جعل السيد فخري كريم و«تقدميته» تحديداً أحدَ موضوعات افتتاحية في مجلة الأراب؟

كانت مناسبة افتتاحية إدريس التعليق على مهرجان المدى الذي ضمّ في مدينة أربيل في ربيع ٢٠٠٧ مئات «المتقفين» العرب بدعوة من حكومة إقليم كردستان، بل ومن «السيد الرئيس» جلال الطالباني شخصياً، ومن «مستشاره للثقافة» السيد فخري كريم. وكانت تعليقاتُ بعض «المتقفين» الدعائية الفجة والأشبه بالفضيحة الفكرية (منها مثلاً قولُ أحد الشعراء من دون أيّ تردّد أو حياء: «إنني سعيدُ الآن لأنني في مؤتمر حرّ على أرض حرّة») هي ما استفز على ما يبدو إدريس، بل استفز كتاباً لا يبتعدون كثيراً عن رؤى فخري كريم نفسه (انظر: محمد هاشم، «مهرجان المدى الثقافي، لماذا في أربيل؟» موقع إيلاف، ٢٤ نيسان/أفريل ٢٠٠٧).

أكثرُ ما هال إدريس «كسلُ» المدعوين إلى أربيل، إذ امتنعوا عن رؤية البديهيّات نفسها. ومن بين هذه البديهيّات التي تُبطل الاعتقادَ بالتحديد أننا إزاء «مؤتمر حرّ» و«أرض حرّة»، إلى جانب مجموعة من المعطيات ليست أقلّها الحريات الكثيرة المهدورة في كردستان العراق حسب تقارير أممية، التاريخ السياسي المثير للجدل لمنظّم المؤتمر السيد فخري كريم. فقد أشار إدريس إلى «اختناق» الإنترنت بمعطيات لا تنتهي عمّا يحوم حول الرجل من شكوكٍ قوية وفي كلّ الاتجاهات. ولم يُشير إدريس إلى مصادر هذه الشكوك، لا لعدم وجودها على الأرجح، بل لكثرتها وصعوبة حشرها في قسم الهوامش. سأختار هنا بعضها، ولن أحيل على مواقع أو مصادر تكنّ العداء الفصيح للسيد كريم أو الحزب الشيوعي العراقي (الذي كان من أكبر الأحزاب الشيوعية العربية، وبخاصة أيام «الرفيق فهد»، أشهر الشيوعيين العرب على الإطلاق).

أشيرُ مثلاً إلى مذكرات الشيوعي العراقي أبو جلال (شوكت خزندار) الصادرة سنة ٢٠٠٥، وقد نشرَ موقعُ «الحوار المتمدّن» أو «رزقار» (الذي أصبح يسمى «أحوار» وينشر بالمناسبة مقالات فخري كريم) تلخيصاً مطوّلاً لها يحتوي معطيات تتضمّن دور كريم بوصفه «رئيس الجهاز الأمني» للحزب (١). في المقال تفاصيلٌ تقشعرُّ لها الأبدانُ عندما أفكر في أننا إزاء حزبٍ لم يدرك السلطة، فما بالك إذا أدركها (انظر: حسقيل قوجمان، «من وحي كتاب سفر ومحطات: عبادة الحزب»، موقع رزقار، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥). وعلى الموقع نفسه، وأيضاً من مصدر من داخل الحزب المذكور، يتحدث مقالٌ آخر عن مرحلةٍ أخرى مثيرة للجدل في تاريخ السيد كريم عند إشرافه على الشؤون المالية للحزب (مقال باسم «الكادر الحزبي» بعنوان «إلى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي»، موقع رزقار، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٢).

من البديهي أنّ من حقّ فخري كريم أن يردّ على مثل هذه الاتهامات، مثلما أشار بيار أبي صعب في الأخبار (١٩ كانون الأول). لكنّ أن يلجأ إلى المحاكم للردّ على اتهامات وردّ ما هو أفضعُ منها بكثير في موقعٍ مقرّب من الحزب الشيوعي العراقي، فإنّ ذلك يبعث على الاستغراب: إذ لماذا يجب أن يكون ما يُنشره موقعُ صديقٍ للسيد كريم مشكلةً سماح إدريس؟

سيكون موقعاً مفهوماً تماماً لو أنّ قضايا السيد كريم في المحاكم شملت مصادر المقالات التي يتهمها بـ «تلبه» (مثل رزقار)، ولم تتعلّق بسماح إدريس بالتخصيص. وفي نهاية الأمر، ومثلما قال أبي صعب، فإنّ مبادرة كريم هذه «تريد أن تمنع السجال في قضايا ملحة ومصيرية لا تحتتمل أيّة مساومة».

لكنّ، قبل ذلك وبعده، فإنّ التهديد القضائي الموجّه إلى سماح إدريس هو تهديدٌ لمؤسسة عريقة ومستقلة تعاني الأمرين للحفاظ على حدّ أدنى من الاستمرار في إنتاج الثقافة الرفيعة مثل مؤسسة «دار الآداب». ولم يبق إدريس صامتاً إزاء كل ذلك. فكانت افتتاحية العدد الأخير من الأراب (١٢، ٢٠٠٧) موجّهة إلى صلب الموضوع: «مال الثقافة»، ومن ثم خلفياتها السياسية. فما يجري لا يتعلّق بشؤون «التلب» والمرافعات القضائية، بل هو صراعٌ بين صنفين من «المتقف التقدمي»: أول يؤمن بقوة الحجّة الفكرية (لا القضائية)، لكنّه يؤمن أيضاً بأنه لا تقدّمية على الضدّ من المصالح الوطنية والقومية؛ وثان... دعنا نُقلُ إنّه يؤمن تحديداً بعكس ذلك.

الوقوف إلى جانب سماح إدريس هو ووقوفٌ إلى جانب نموذج المتقف الأول... وليس ضدّ النموذج الثاني فحسب.

أختم ببعض المقتطفات من الافتتاحية الأخيرة لسماح إدريس:

«أعرف أنّهم سيقولون إنّ أحدًا لا يُفرض عليهم [المقصود أصحاب المشاريع الثقافية الممولة من خارج السوق الثقافية - ط.ك.] شيئاً، لا الأمير الفلاني ولا النظام العلاني ولا المؤسسة الفلانية ولا الصناديق العلانية. ولكن هل يستطيعون أن يشرحوا لنا أمراً واحداً فقط: كيف تخلّوا بهذه السرعة القياسية عن مصطلحات 'تحرير فلسطين من النهر إلى البحر' و'الكفاح المسلح' و'الصراع الطبقي' و'كنس الاستعمار' و'الوحدة العربية' و'الاشتراكية'... لصالح مصطلحاتٍ أخرى من قبيل 'تمكين المرأة' و'الديموقراطية' و'نبد التطرف' و'وقف الختان' و'حوار الحضارات' و'التعايش' و'الحث على

الاعتدال؟! أنا، طبعاً، لا أعارض شعاراتهم الجديدة بالطلق، ولكن هل زال الاحتلال والاستعمار والظلم الطبقي مثلاً؟ بل هل يُمكن تحقيق شعاراتهم الجديدة، ولا سيّما الديمقراطية وحوار الحضارات وتمكين المرأة، مع بقاء الاحتلال والهيمنة الغربية واستشراس المحافظين الجدد؟ وهل انقلاّبهم السريع على مبادئهم القديمة معزولٌ تماماً عن تمويلهم الجديد؟»

وهكذا يكون أهمُّ الأسئلة هنا هو التالي: في قضية «كريم ضدّ إدريس»، سنكون إزاء محاكمة أيّ منهما؟!

طالب دكتوراه تونسي من جامعة بنسلفانيا،

جريدة الأخبار، ٢١/١٢/٢٠٠٧



فخري كريم «يقاضي» سماح إدريس: نَزَقُ العاجزين عن الحوار

منذر سليمان

ليتني كنتُ على علم بما أخفى فخري كريم وراء برقع الوقار ولطفِ الابتسامة الهاتفة في رثّة صوته، عندما تقدّم منّي وعرّف عن نفسه باللّهجة العراقية العربية المحبّبة إلى قلبي. كان المشهد في استراحة بهو الفندق الذي ضَمْنَا أخيراً، حيث كنتُ مدعوّاً للمشاركة في ندوة «المال والإعلام والسلطة» في نشاطات مهرجان القاهرة للإعلام العربي. حتى تلك اللحظة لم أكن قد التقيتُ بالرجل الذي انطبعتُ في ذهني عنه، من متابعتي للأخبار، صورةً اليساري السابق الذي تحوّل «صانداً» لكوبونات النفط المشهورة بعد أن أضاف إلى محفظته الغنية صفةً المستشار الدائم لجلال الطالباني، الذي يُرمزُ إليه حالياً بصفة «الرئيس» في العراق الرازح تحت الاحتلال الأميركي.

أبدى كريم استياءً العاتب المستغرب، عندما بادرتُه بلهجةٍ ساخرةٍ متسائلاً إن كنتُ قد أرهقتُه بمشقة التنقيب، دون طائل، في قائمة كوبوناتهِ التشهيرية عن اسمي.

غير أنّي لم أكن على علم بتوسّع مدى صيده إلى آفاقٍ جديدة، تعبيراً عن تماهيه مع سيده الجديد، وتقانيه في الدفاع عن سمعته التي خدّشها قلمٌ ناقدٌ مُتّزنٌ وملتمزمٌ بقضايا كان فخري كريم ذات يوم يزعم تبنيها، قبل أن تحلّ مضاربٌ «بني حدّانة» الأميركية في ربوع العراق، وتجرّف دباباتهم طريق الحرية من الاستبداد الشرقي أمامه.

لقد قرأتُ في الآداب والأخبار عن دعوى القدر والذم التي رفعها فخري كريم على سماح إدريس ومجلة الآداب، هذا المنبر الثقافي الحرّ العصي على التطويع والإلحاق في سوق النخاسة الثقافية، وفي زمن يلهو ويغيب فيه متقفو اليورو والدولار والنفط (بكوبونات أو بدونها) على معظم المنابر المرئية والمسموعة والمكتوبة. عندها، أدركتُ قعر الانحطاط الذي وصل إليه بعضُ الزمّارين بفوائد الاحتلال الأميركي، وسماسرّة الثقافة الذين لا يتوزعون عن إقامة مهرجاناتهم الاستعراضية باسمها. فقد كنتُ إلى حين أعتقد - مخطئاً على ما يبدو - أنّ القضاء هو ملجأ الضعفاء الاضطرابي في مجابهة استبداد الأقوياء وطغيانهم وقهرهم، علّه يعيد إلى أولئك الضعفاء بعض الحق والكرامة. ولم أكن أعلم أنّه يُراد للقضاء أن يُضحّي مرتع الجبناء ونزق العاجزين عن الحوار والمساجلة الفكرية والسياسية، وخاصةً عندما تتوافر لهم المنابر ببسر، وعندما يسان حقهم في الرد من المنبر [أي الآداب] الذي يزعمون أنّه قد خدّش حيّاهم الرفيع جداً.

واللافت هنا أنّ فخري كريم، الذي صار من أصحاب السلطة والمال والإعلام معاً، يعجز أيضاً عن استكتاب ردٍّ ممن تزخر بهم الساحة الإعلامية العراقية المتورمة مثل الفطر تحت سلطة الاحتلال التي عودتهم زرع المقالات المدفوعة الأجر.*

يبقى أن أذكر القارئ بأن يسعي إلى الاطلاع على مقالة سماح إدريس (٥ - ٦، ٢٠٠٧) ليحكم بنفسه ويكتشف دعوى الافتراء عليه. فمقالة إدريس تحفل بالنقد الأدبي الرفيع والرصين، المسنود بالوقائع... عدا توجّهه إلى فخري كريم في أكثر من مكان بكل احترام، ويخاطبه بلغة الزمالة. عجبني! فمن يضعك على المرتبة نفسها، لا يُضمرك شرّاً أو يُقصد استخفافاً بقدرك، بل يناقش أفكارك وممارساتك ومواقفك. فهل أضحي ذلك الحقّ جريمة تستدعي المقاضاة؟

قد يكون الأمر كذلك لدى من فرغتُ جعبته الفكرية، وضاق صدره، وتقلّص مداه، وجفّ مداده، لانهماكه بالسعي وراء سراب جني كوبوناتٍ جديدة... هذه المرة بواسطة القضاء. والحقّ أنّه من المعيب أن يتوسّل بعضُ المحسوبين على الثقافة استباحة وتجريم ما تبقى من شموع مضيئة تصون شرف الثقافة وأدائها.

حقاً صدق من قال: «لا نامت أعين الجبناء!»

باحث عربي في واشنطن،

جريدة الأخبار، ٣١/١٢/٢٠٠٧

* - كتبتُ مقالة د. سليمان قبل حملة المدى المضادة، فاقتضى التنويه. (الآداب)

إن كان من فضل جزيل لفخري كريم زنكنة على معاشر المثقفين العرب عبر ربع القرن المنصرم، فهو أنه خرقَ أسوار المؤسسات الأمنية، عابراً لحدود دول عربيها وأجنبيها، موظفاً إياها جمعاء في خدمة قضايا المثقف العربي وهمومه ووزاياه. وأولها هم الاستذكااء على أهل المخابرات وخردقتهم واللعب على هوامشهم... ثم فضله في تمييز أموال النضال الحزبي إلى درجة تهجيده إلى مرافق أجدى وأجدر تدر على المثقف - الضرورة خيراً عميماً، وعلى منشوراته ومطبوعاته أسباب الرواج... ثم فضله على الأمن الإقليمي والدولي بكشفه كويونات «قوموية»، مبيئاً للعالمين كيف تكون مناها لمصارف المال، ومن أين وإلى أين، بدلاً من هذا التخلف المريع الذي ضرب أصحاب «اللغة الخشبية»... وفضله في توعية المثقف العربي بمنافع «حلف الفضول» مع المحررين القادمين من الغرب وسئل استثمارهم الفضلي لنشر ما عاش عليه واعتاش من حب للديموقراطية بلا حدود، بدءاً بدكتاتورية البروليتاريا وانتهاءً بليبرالية مام جلال، فأضحى مستشاره الثقافي الذي يجمع بين دقتي دوره مهارة راعي الغنم وألق ذهب الماعز، مجحفاً جوقات من أطهار الأمة ونبلائها لتتدفق أواجاً على واحة الحرية الكاكاوية، مطويين «طرزاتها» [الطالباني + البارزاني - الآداب] نبراساً وموثلاً لنهضة عربية «ليبرلو - مارينزية» تهدي بنور المام والكاكا.

لكن عجباً اعتور كل هذه الأفضال، وهو «اضطرار» مبشر النيوليبرالية إلى مقاضاة مجلة الآداب - ورئيس تحريرها الدكتور سماح ادريس، ومديرها المسؤول السيدة عايذة مطرجي ادريس - لاقتراها، في افتتاحية عدد الآداب أيار/ حزيران، ذنّب الكتابة عن عكاظ الإرييلي (مهرجان المدى) وعن ابن وراقه، مفنداً دعاوى الديموقراطية الكردستانية وأوهامها. فإن بفخري كريم زنكنة يبتسر طريقاً للسجال لم نعهده به طيلة ربع قرن من «التمقرط» و«التلبرل»... وبالقطع لا مدعاة له ولا داعي، بل وصل بنا الشك إلى أن تلك المقاضاة منتحلة من طرف ثالث يريد بفخري كريم زنكنة كل سوء يلوث ماضيّه وحاضرّه ومستقبله إلى آخر... المدى.

له نقول: ما هكذا تورّد الإبل يا زنكنة! مقاضاتك لـ الآداب ستكون ناقصة الأدب... لـ «مدى» ما تشي به من هشاشة ديموقراطية وخواء ليبرالي، أين منهما جدانوف وتلامذته «النجباء». دَعَكَ من تجاوز المدى، والمضي على طريق الكباش الذي لن يوفّر لأحد إلا أشواكاً وقنفاذاً. دَعْنَا نفخر بكرمك يا زنكنة.

كاتب عربي وطبيب في واشنطن،
صحيفة الأخبار، ٢٠٠٨/١/٣



مجلة الآداب اللبنانية تقاوم الدعاوى الباطلة لمستشار الطالباني

مجلة الآداب اللبنانية، هذه المجلة المبدعة في تبنيتها لكل ما هو جميل وإنساني أصيل في مجال الآداب والنقد، وبقيت على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان راعية لقيم التجدد والتمدن والحوار البناء على طول عالنا العربي وعرضه، تتعرض اليوم إلى حملة سلطوية باطلة يشنها عليها الحكام بأمر الاحتلال في العراق الجديد. فقد اغاظهم أن لا تستجيب مجلة الآداب ورئيس تحريرها السيد سماح إدريس لإغراءاتهم في الترويج لما يريدون ترويجه من زيف وتدجين وتدجيل. وهم يريدون منها أن لا تقول إن العراق بلد محتل يتعرض للتقسيم الطائفي والعراقي، وإن القتل والتشريد والاعتصاب والفساد والفوضى هي علامات مميزة له، وإن العراق بكل مناطقه شمالاً وجنوباً يكتظ بالسجون - أكثر من ٣٥٥ سجن كبير - وإنه عراق تُفقد فيه يومياً ١٢٠ روحاً، عراق منهوب مسلوب تقتل فيه النساء شمالاً وجنوباً، عراق تتقاسمه مافيات عشائرية وطائفية وعنصرية متخلفة تتقنع بما يدغدغ النعرات والعصبيات الغرائزية.

لقد حصرت مجلة الآداب كغيرها مهرجان المدى الثقافي في أربيل. ولكنها حصرته بحسها المعرفي النقدي الأصيل، وليس لديها حس غيره: فهي لا ترتشي، ولا تجامل، ولا تعرض صفحاتها للإعلان السياسي والتجاري. ولقد كتب رئيس تحريرها مقالة موضوعية ونقدية عن الوضع العراقي، وخاصة في كردستان العراق، كنموذج لغياب الرؤية النقدية الإعلامية في مجتمعاتنا العربية. ولم ترد على طروحات المجلة أي جهة عراقية ذات صلة، ثقافية كانت أو حكومية، كما هي الأعراف التي تتسم باحترام الرأي الآخر. وإنما أقام المدعو فخري كريم ولي، مستشار جلال الطالباني، دعوى قضائية

على المجلة يتّهما بالسبّ والقذف، وبطالبتها بالتعويض وتحملُ النتائج، محرّضاً عليها وعلى رئيس تحريرها بتهديداتٍ مبطنّة (من أنّ المجلة تجاوزت على رئيس الجمهورية وأنّ الأسماء دول والدول أسماء).

إنّ هذا الأسلوب المدان لتكسيم الأفتواه لا يشذّ عن مسار الحالة المزريّة التي تعيشها الثقافة العراقيّة وعن فساد القائمين عليها، فلو كان فخري كريم مثقفاً ديمقراطياً حقاً، لردّ وفندّ طروحات المجلة ونقدها المستند على الوقائع. لكنّه يعلم علم اليقين أنّ الشمس لا تحجب بغربال، وإنّ كان مستورداً من أميركا. لذلك لجأ إلى الأسلوب الإرهابي، أسلوب الابتزاز والتهديد. فحرية التعبير تعني بمفهوم فخري ورئيسه مزيداً من فروض الولاء والطاعة، وتعني في أقصى الحالات تقديم الالتماسات.

إنها مفردات تردّد بلا معنى - الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني إلخ إلخ - تماماً كما يردّ في شعر الرصافي: «علمٌ ودستورٌ ومجلسٌ أمةٍ كلٌّ عن المعنى الصحيح مُحرفٌ!»

وأخيراً نقول - الآداب إنّ شعبنا ونخبه المثقفة الأصيلة معكم، مظلمة أنتم معكم ومعها. وعاجلاً أمّ أجلاً، سيزيح شعبنا المقاوم كابوس الاحتلال وثقافته، ثقافة الخنوع والفساد والشقاق والنفاق.

موقع البديل العراقي، ١٧ / ١ / ٢٠٠٨

www.albadiliraq.com



دعاوى الضباع

قيس عبد الله

تسببت الدعوى التي رفعها فخري كريم ضدّ الدكتور سماح إدريس برده فعل غاضبة، وحملة واسعة للتضامن مع السيد إدريس، مقترنة بحملة شعواء ضدّ كريم. ردة الفعل والحملة تحمّلان تبريرهما بصدق، من دون الحاجة لكثير كلام. غير أنّ هناك نقاطاً تلفت الانتباه في القضية برمتها، ربما يكون ذكرها مفيداً في معالجة القضية والتأثير في نتائجها. ومن دواعي الارتياح ملاحظة ردّ الفعل السريع الداعم لقضية المجلة (التي ساهمت على مدى أكثر من نصف قرن بدور أساسي في ترسيخ وعي الذات لدى الأمة في وطنها العريض ومن كافة أنحاءه)، وهو ردّ تلقائي على مجمل واقع الاعتداء على الأمة واحتلال أرضها وتزييف ثقافتها. غير أنّ أول ما يلفت الانتباه هو كون المقال المثير للقضية برمتها، والمنشور من قبل السيد إدريس، يتحدث عن «السيد» و«الزميل» فخري كريم، في لهجة مهنية رصينة مدعّمة بالهوامش والأدلة... فيما تعامل أغلب داعمي السيد إدريس بالمنطق الساخط (لا الغاضب) المعهود في الشتم، ووصفوا ناشراً مشهوراً بأنه «ضبع»، وتعاملوا مع مجلة الآداب على أساس كونها وفقاً شخصياً على طريقة سدة النجب الأشرف الذين أذنوا للغازي النجس باحتلال المدينة المقدسة بهدوء، ولكن من دون المرقد! (...)

تعامل السيد إدريس في مقالته مع مهرجان ثقافي في بلد عربي محتل، وكلها وقائع مقرّرة واقعيّاً وقانونياً وغير قابلة للطعن. ثمّ إنّه تعامل مع مدينة أربيل على أساس كونها مدينة عراقية وكردية كما هو الحال؛ أيّ إنّه من وجهة نظر القضية العراقية لم يتجاوز لا على حقوق الشعب الكردي ولا على حقوق الدولة العراقية، وكلّ نقد جاء به كان ضمن هذا الإطار. أما من وجهة نظر قضية التحرر العربية، فقد وضّع إدريس الشعب الكردي في إطاره التاريخي كجزء حيوي من معضلة التحرر الوطني لعموم البلاد العربية، خاصة في الإشارات المتكررة إلى المعاناة الاستثنائية لهذا الشعب تحت ظلّ النظام السابق. ومن الملاحظ خلوّ التلميحات المتعددة إلى ضلوع المستشار المذكور في قائمة الاتهامات العديدة التي قدّمها السيد إدريس بحقه من أيّ اتهام مباشر، بل كان يصوغها على العموم بصيغة التساؤل، في نكاء وحذر مهنيين. والحقيقة أنّ المرء يستغرب كلّ هذه الضجة حول اتهامات كيل الأسوأ منها بكثير [في مقالات سابقة - الآداب]، وبمباشرة شديدة، وأطرار واضح، لولا أنّ الأمر كما يبدو يتعلّق بمنازلة استراتيجية تتصلّ بمحاولة خبيثة لإسكات صوت ظلّ شوكة في جنب الغزاة منذ مطلع الخمسينات.

على هذا الاعتبار، يحاول مستشار دمية المحتلّ جرجرة الثقافة العربية إلى امتحان تحسره. وقد حقّق تفوقاً أولياً في إثارة حفيظتها وإشغالها في سخط وخطابات نارية مجرد لجوء إلى القانون الذي طالما بكت غيابه، بينما يقدّم لها في تهوّر أحرق أداة فعالة تعرّيه وتعريّ أسياده ونظامهم تحت طائلة قانونهم ذاته.

ومن الأطلاع على حيثيات الدعوى يبدو جلياً تهافتها والثغرات الواسعة فيها، رغم تحفظنا الشديد عن التعليق على القضايا الحقوقية الاختصاصية. إنّ من الخطأ الفادح، والذنب الذي يعزّ التسامح فيه، التذمّر من لجوء مثقفي المحتلّ الهجري إلى المحاكم؛ ذلك أنّها الفرصة التي يجب استثمارها لتعريته من منصبه بالذات، وهي المناسبة التي تقدّم فيها

للشباب المقاتل في العراق وفلسطين ولبنان والصومال وأفغانستان هدية هُمة في حاجة ماسة إليها. لقد قام أديبٌ عربيٌّ، وبمهاره فائقة، بفتح جبهةٍ أخرى أمام العدوِّ، سياسيةً وأدبيةً معاً، في وعي واضح لدور الأديب في هذا الجحيم. ويبدو أن مثقفينا يصرون على الاستئثار بالقرار من على ظهور جمالهم منذ حُطِبَ عكاظ، رغم أن لدينا الآن مرابطي تغور واتحاد محامين عرب وعدواً في المصيدة.

نحن، أبناء هذا الشعب وهذه الأمة، نرجو من مثقفينا التنازل للحظة واحدة، وأخذنا في الاعتبار، وسماع رأينا من دون ضرورة الأخذ به. فكَرُوا فقط في ثروتنا الهائلة من الحقوقين، وأصروا على المحاكمة، وحوّلوا المدعي إلى متهَم، وامنحوا السيد الناشر فخري كريم - مستشار فخامة الرئيس جلال الطالباني - الفرصة التي لن يكون في وسعهما الإفلات منها إذا استخدمتم كل ما لديكم من إمكانيات غير الكلام الذي سمعناه سابقاً. ليس كثيراً علينا أن تمنحونا نجاحاً واحداً مفرداً منذ تسلطكم على رقابنا عقب أن فتحنا أعيننا!

شئتم أم أبيتم، سادتنا المثقفين، فإن السيد فخري كريم هو المستشار الأول لفخامة رئيس جمهورية العراق السيد جلال الطالباني، ما لم تتغنموا الفرصة السانحة لتثبتوا للغزاة، وفي عقر دارهم، أن الأول ضبعٌ يعتاش على جيف الثاني (...). وأنهما الغرابان اللذان يقتاتان من جثث الصغار على حد قول المعلم النحيف ذي المعطف الواسع البني، حامل حزمة الفجل.

موقع البديل العراقي
www.albadeeliraq.com



أسرار الضبع ودلالات مقاضاته لمجلة الآداب

البديل العراقي

ليس من قبيل المصادفات أن يقع اختيارُ فخري كريم على مجلة مثل الآداب البيروتية كي يقاضيهها. فهذا هو التجسيد الحي لحقيقة الافتراق المأساوي في التاريخ الثقافي العراقي والعربي عبر نصف قرن من الزمن. إن صعود ظاهرة «الضبع» (يسميه الشاعر سعدي يوسف «التابع»، وهي تسمية مهذبة أكثر مما ينبغي) في الثقافة العراقية (...) كان لا بد أن ينتهي إلى الاقتصاص من آخر ما تبقى من راحة الثقافة المضادة لأمثاله، المستقوين دائماً وأبداً «بظهر» ما (...)*

خمسون سنة وأكثر هي السنين الفارقة بين التأسيس الثقافي الأول للحدثة، والحدثة التي تنتمي مجلة الآداب إليها، وبين قتلها. هي تلك التي عُرفت أيام بدر شاكر السياب والبياتي وسعدي ونازك وليمية والتكرلي وعبد الملك نوري وغائب طعمة فرمان منذ أوائل سني الخمسينات، وهي التي قَدَمَت كل أدباء الستينات، ووقَّرت لتلك النكهة الرائعة في المنعطف الكبير كل الأسماء المعروفة اليوم من مبدعي الستينات، ومن العراق بالذات: محمد خضير، وأحمد خلف، والعزّازي، وعبد الرحمن الربيعي، وغيرهم عشرات. وهي التي نُشِرت بعد هزيمة حزيران «هوامش على دفتر النكسة» لنزار، وعلى صفحاتها ظهرت أنشودة ناسك البصرة الرائع محمد خضير، الأقرب إلى الموسيقى منها إلى النثر، وعلي الجندي الذي عاد من حرب حزيران. والآداب هي التي أَسْمَعَت العراقيين صوت الأخضر بن يوسف، وهو في منفاه الاختياري في الجزائر. وهي التي حَمَلَت كل نبض التطلعات العربية المبدعة إلى الأمل، وإلى «نقض الهزيمة»، وإلى صوت الحرية النابع من روح هذه الأمة من محيطها إلى الخليج. هنا سَمِعْنَا الصوت نفسه والوجيب ذاته من المغرب، حيث محمد زفزاف في «العنف على الشاطئ»، إلى كل الجيل الستيني المصري والسوري واللبناني والليبي... بينما نَسْمَع الآن صوت الاحتلالات الإسرائيلية والأمريكية وصوت الضبع يتعالى من بين بساطيرها باعتبارها «شخصية ثقافية مرموقة» و«المستشار الأول للرئيس العراقي» (من أجواء مطالعة محامي فخري كريم المدعي على مجلة الآداب). إنّه الزمن الذي يصبح فيه الرئيس العراقي من كان يُعرف بـ «سفاح بشت أشان»، وهي مَوْقَعَةٌ كردية قُتِل فيها الشيوعيون، والواجب محاكمته لولا حراب الأمريكين، قتلة شعبنا العراقي (...).

تمثل الآداب عدواً وهدفاً نموذجياً للضبع، ولو أنه بحكم طبعه يحاول إسكات الآخرين بإخافتهم بالجعجعة التي يُتقنها وتنطلي على الخوافين والخوافات (أقرأوا مقالة سماح إدريس، وأقرأوا في المقابل كيف قَدَم كريم نفسه لا كمتقف بل كمستشار، مكرساً سيرة الاستقواء الأيدي على الثقافة بما هو من خارج الثقافة). إلا أن عقله الباطن قد هداه إلى عدوه اللدود، فيما ظل يواصل الاقتصاص من النور، ومن بقايا الأمل، من تاريخ متميز، مرموق فعلاً وحقاً، في عالم الإبداع

❖ - هنا تعداؤ للقوى التي استقوى «الضبع» بها بحسب الكاتب. وقد حُرِّفَتْ منْعاً لـ «الخدش». وبالإمكان الاطلاع على الموقع الوارد في آخر المقال، للتفاصيل. (الآداب)

والحرية. فمجلة الآداب كانت الأوسع انتشاراً عربياً، والأكثر تألقاً وأصالَةً واعتناءً بالحقائق، بينما هي تكاد لا تدفع فلساً واحداً لكتابها، وإن دفعتْ فالقليل القليل، وتعيش بالفعل على قوّة صوتٍ مَنْ يُنشرُون فيها. وهذه ظاهرةٌ يكرّها الضبعُ الذي هو مِنْ صنفٍ لا يَعْرِفُ إلاَّ شراءَ الضمائر، أو إسكاتِ الأصوات بالقوّة، واستخدامِ السياسة بأحطّ صنوفها في قلب الصحافة والعمل الثقافي؛ كما يكرّه بقايا قوّة الثقافة التي تعيش بذاتها، وبقوّة صوتها وموسيقاها. ف الآداب ما كانت حزيناً، ولا استندتْ إلى حكم ولا دولة، وهي ليست من إصدارات مستشارين أو متعاملين مع المخابرات (...). وهي كانت عامّة وإنسانيةً وعربيةً، لا تنزوي في السليمانية ولا في اربيل، متجاورةً مع مؤسساتٍ إسرائيلية، ومحميةً من سلطاتٍ محميةٍ أميركية - إسرائيلية، لا همّ لمن يقودونها سوى تمزيق العراق وسلخ الشعب الكردي عن أخيه الشعب العربي العراقي. وهذه قطعاً ليست رائحةً ما يسمونه الثقافة: فالثقافة ليست الكتب ولا الأموال التي تقام بها المؤتمرات والمهرجانات، ولا مراكز الأبحاث التي هي مصدرُ «معلومات» ومواطى أقدامٍ تترجمُ إلى تقارير للمخابرات العربية والأميركية وغيرها.

إنّ الضبع سرطانٌ ثقافة، ومستغلٌ لاسم «الثقافة» في العراق والعالم العربي، لا همّ له سوى بيعها في سوق النخاسة والاحتلال ومعاداة قضايا الحرية والثقافة. إنّه ظاهرةٌ احتلالٍ وغزو، وعلى كلّ مثقفٍ وكلّ شريفٍ أن لا يتردد أبداً في مواجهتها، كما فعلت الآداب، مسجلةً في آخر الزمان وفاءً نادراً لسيرتها ولوقعها الذي استحقته في التاريخ الثقافي العربي. مَنْ يمكنه أن يحكم اليوم على الآداب إذا هي دافعت عن ذاتها، وعن قيم كرسّتها في الوجدان الثقافي العربي على مدى يزيد على نصف قرن؟ أيُّ مثقفٍ عربي حيٍّ وحرٍّ يقبل اليوم مثل هذه النهاية لقضية الحق والحرية، ولآخر حصونها في الآداب؟ إذا لم تخنأ الذاكرة، نُشرت المجلة مسرحيةً من فصلٍ واحدٍ للمصري القصير العمر المتوقّد الموهبة، محمد ديب، موضوعها الاحتلال:

فلقد احتلّ الغزاة بلدًا، وهيمنوا على قريةٍ غاب عنها رجالها بعد أن ذهبوا لكي يقاوموا المحتلّين، فاضطرتّ النسوة إلى «إرضاء» هؤلاء أو رغبتن في ذلك، وتورطن كلهنّ تحت وطأة الحاجة أو الخوف، إلاّ واحدةً ظلت تقاوم إلى أن انتهى الاحتلال ورحل الغزاة. وبينما كان رجال القرية يعودون إلى بيوتهم، تجمعت نساء القرية وقتلن المرأة التي رقصت مساومة الجنود المحتلّين. وحين وصل الرجال وسألوا عن القتيلة، قالت النسوة مجتمعات: «لقد فرطت بشرفها للأعداء!»

فهل يصل الأمر ببلادنا وثقافتنا إلى مثل هذا المصير؟ وهل يصبح الضبع (...) قادراً اليوم على التجرؤ على درؤ نادرةٍ مثل الآداب؟

فخري كريم لم يقم في حياته بأيّ فعلٍ يعزّز قوّة الثقافة - أيّ حريتها واستقلالها. وهو قطعاً ليس بمثقف، بل شخصٌ في منتهى السطحية، مريضٌ بالتعطش الأعمى إلى الجاه والسلطة. لا يتقن من فنون الحياة غير الصلافة والاستقواء ب (...) ومراكز القوة التي لا علاقة لها بالثقافة والمعرفة، إن لم تكن عدوّتها الأزلية، بينما هو يلعب لعبة المال الذي (...) هذا الشخص، الذي يوصف في الدعوى بأنه «شخصية مرموقة»، هل هو كذلك لأنّه مستشارٌ لدى رئيس حكومة الاحتلال، أم أنّه كان بالأصل مرموقاً ولهذا أصبح مستشاراً لدى جلال الطالباري؟ المسألتان لا تصحان بأيّ مفهومٍ وأيّ عرف. فالمرموقون لا يتحولون إلى مستشارين لدى مبرّري الاحتلال، وخدمة الغزاة والمحتلّين لا تمنح شرفاً ولا مكانة.

ثم هل صحيح أنّه تصوّر أنّ لبنان أصبح مرتعاً للنفوذ الأميركي، ولجماعة ١٤ آذار، ولراكز التجسس التي تدعى البسار و«أصول العمل الصحفي» و«أصول البحث»؟ يجب على بيروت المقاومة اللبنانية، وقبلها الفلسطينية، وقبلها بيروت الآداب، أن ترفض هذا المصير. فالمدينة، التي نبتت في بحيرة نقائنها المتألق «آداب» سهيل إدريس، سترفض مقاضاةً يقيمها ضدها أعداء الثقافة. ونحن ندعو إلى محاكمة موازية، محاكمة تاريخية، تكون مناسبةً وياياً تبدأ فيه الثقافة الثار من جلاذيتها المقتنعين، ومن سماسرتها، ومن ضبايعها الذين طال الأمد وهم ينهشون لحمها ويلغون في دمه. لتكن الآداب الناصعة اليوم، كتاريخ وكحقيقة، مجال إحياءٍ للذاكرة. ولتطرح على الملا أيام هذه المجلة، ودلالات وجودها، ودورها وتاريخها كأرشيف. ونتمنى على الدكتور سماح إدريس أن يبيد التحضير لهذا الأرشيف بإطلاقه دعوةً إلى كلّ كتاب الآداب ومتابعيها ومُحبيها على امتداد العالم العربي، تحت عنوان: «مجلة الآداب ذاكرة ثقافة عربية حية ومقاومة يريدون قتلها». وليدع كلّ كتاب الآداب الأحياء، من كلّ العالم العربي، إلى الكتابة عن هذه المجلة، وعن معنى وجودها ودورها؛ بينما نقوم، نحن العراقيين، بتهيئة ملفٍ بأسماء وشهادات ضحايا الضبايع، وضحايا الضبع الذي يرفع دعواه اليوم ضدّ الآداب. وها نحن نعلن عن بدء تجميع شهادات ضحايا فخري كريم، كي يدلوها بها في المحكمة إن أقيمت.

هذه فرصة لا تُهدف فقط إلى الردّ على الضبع المستقوي برئيس الحكومة الصنيعة للاحتلال الأميركي، زعيم المليشيا الانفصالية (...). بل تُهدف أيضاً إلى إحياءِ ألق الثقافة العراقية والعربية، ثقافة «المقاومة». فمن سيتحدّث الآن؟ ومن سيصمّت يا ترى؟ إنّه لحظةٌ من لحظات الحقيقة لا تتكرر كثيراً. وهذه دعوة أولى إلى المثقفين العراقيين المؤمنين بالثقافة

وبالحرية وبالمقاومة: اكتبوا ضدّ الضباغ، انتصروا للقيمة والمثل الحيّة التي أنتجها زخمُ شعوبكم وكتّابكم الأحرار على مدى قرنين من عمر «النهضة» العربية، قبل أن تمتلئ سماءُ العرب بالغربان، ويصبح الموتُ والخسةُ «مرموقين»، وتغدو الآدابُ هي ومثيلاًتها مطلوبةً للمحاكمة. اكتبوا فهذا يومٌ ليس كالأيام. ارفعوا أصواتكم معنا!

عن موقع البديل العراقي

www.albadeeliraq.com



أنا مع سماح إدريس... فأين التبليغُ القضائي؟

الدعوى القضائية المرفوعة ضدّ سماح إدريس من طرف السيد فخري كريم كانت صادمةً لمن أطلع عليها، وخصوصاً كلّ مَنْ سبق أن قرأ افتتاحية الآداب عدد ٥ - ٦، ٢٠٠٧. المفاجأة لم تقتصر على ما قاله إدريس من أنها جاءت متجاوزةً للمنطق الذي اعتاده الكاتبُ والمثقفون بالرّد عبر القلم والفكرة، بل أيضاً لأنها تستند، في رأينا، وبفجاجة، إلى استنجاد المدعي بمكانته السياسية وعلاقاته ونفوذه ضدّ مجلةٍ تعيش على التبرّعات تقريباً،* وضدّ كاتبٍ لا يملك إلا قلمه وضميره المشهودَ لهما في كلّ موقفٍ ومعركة.

وإذا كان اللجوءُ إلى القضاء سمةً حميدةً، تُبعد الناسَ عن أخذ حقّهم بالرصاص والمتفجرات، فإنّ هذا اللجوءُ يجب أن يستند أصلاً إلى فكرة العدالةِ المقرونة بحسن النية، لا إلى الانتقام والتصيّد ونصب الكماثن. وللتوضيح، فمنّ يقرأ نصّ الدعوى، كما نشرتها الآداب عدد ١٢/٢٠٠٧، يجد استقواءً غير مفهوم للسياسي على المثقف، ويجد محاولةً شاذةً لتعليق المثقف (الذي هو أولاً وأخيراً صنو الضمير كما يجب أن يكون) على صليب ارتباطات السياسي ونزعاته ومصالحه.

هل يجب أن يحاكم سماح إدريس لأنه معادٍ للاحتلال الأميركي للعراق؟ وهل يجب أن يحاكم لأنه ضدّ تقسيم العراق وتحويله إلى دويلات متنازعة؟ أو لأنه يرفض أن يعيبت عملاء الكيان الصهيوني (المستمر في قتل الشعب الفلسطيني) في بلد عربي اسمه العراق؟ وهل يجب أن تعلق له المشنقة لأنه يرفض أن يكون مثقفاً مستزلاً لنظام أو فكرة أو خطأ سياسي أو دبابّة؟ أم أنّ أشخاصاً مثل سماح إدريس، يتبنون موقفاً ضدّ أميركا وإسرائيل وجماعتهما من العرب، لم يعد مرغوباً فيهم، وبالتالي يجب ألا تفوت فرصةً للنيل منهم وإقصائهم إن أمكن؟

ما زلنا متمسكين بفكرتنا عن نزاهة القضاء اللبناني وقدرته على الإحاطة بالتباسات هذا النوع من القضايا. ولكنّها دعوةٌ - بغضّ النظر عمّا سيحكم به القاضي - للتضامن مع الآداب، ومع سماح إدريس. وإذا كان حكمُ القاضي في مصلحة المدعي، فهذا لا يعني أبداً أننا مخطئون أو أنّ سماح إدريس مخطئ، بل هي السياسة إن أقبلت أو أدبرت.

صحافي فلسطيني،

جريدة الأخبار، ١٩/١٢/٢٠٠٧



ما يجمع وما لا يجمع من أمور متفرقة

في نهاية لقاءاتنا الطويلة والاستعادية لسيرة اليسار في لبنان، أسرّ لي الشاب الذي يحضرُ دكتوراه في العلوم السياسية في إحدى أبرز الجامعات الأميركية بأنّه يحسد جبلي على وصوله إلى هذه الدنيا وإمضائه حياته وهو يحمل قناعات قوية، يعدّها أصحابها أو ينقلب بعضهم عليها، لا يهّم، بينما تغلب سينيكية [كليبّة] باردة على أجواء من يهتّم من جيله بالشأن العام. قلت له إن ذلك مستقلّ إلى حد بعيد عن الإرادة. وحاولت التمييز بين مجرد مفهوم عمريّ للجبل، وبين بروز ظواهر متكررة في التاريخ لـ «أجيال» (بالمعنى الدينامي للكلمة) تحمل مقارنةً عامةً تحوز قدرًا من المواصفات «المنتظرة»: أي إنّها بمعنى ما تراكمية وضرورية وتمثّل نقلة، الأمر الذي يؤدي إلى طبعها لزمانها، أو إلى ما كان يسميه الشاب بـ «الهيمنة على السياسة والثقافة»، مستطرداً أنّ جبلي ما يزال يمارسها، بدلالة مجموعة أسماءٍ راح يعدّها أمامي.

❖ - التبرّعات التي تصل الآداب سنويًا لا تتجاوز ألفَ دولار، فاقتضى التنويه. (الآداب)

وتشعب النقاش إلى الخوض في الاستمرارية التاريخية والانقطاعات، والمسؤوليات والخبيات. وكانت صغيرتي، في ختام احتفالنا ببلوغها العشرين من العمر، قد عبّرت عن الشعور ذاته «بالغيرة»، وبأنّها - على الرغم من المآسي والمخاطر التي حُضُنّا فيها - تقف أمام عالم تجده مسطحاً. وراحت هي الأخرى تعدّد الأسماء في الموسيقى والسينما والأدب، لا في الأفكار والحركات السياسية وحدها، وليس في بلداننا فحسب، بل في العالم أيضاً، التي رافقتنا ولا تجد لها معادلاً الآن. حَضَرَ كلُّ ذلك في نفسي حين طرحتُ مشكلة الدعوى المقامة على مجلة الآداب البيروتية، الصادرة عن «دار الآداب» الشهيرة. تذكّرتُ أغلفة الكتب المترجمة، تلك التي من القطع الكبير، والتي يَحْمَلُ كلُّ واحد منها لوحةً مرسومةً لشخصيات رئيسية من الرواية، فيها قدرٌ من التعبير عن «وضع» ومن الكاريكاتور الذي ينقل أجواءها. وتذكّرتُ كيف كان أبي يعود بها كَمَنْ يَحْمَلُ كنزاً، ويمضي فوراً في قراءتها، ثم تذهب إلى رفٍّ من المكتبة، إلى حين كبرنا كفايةً لنعود فننزلها منه. وكان سهيل إدريس غالباً ما يتولّى بنفسه الترجمة حين يكون الكتاب مترجماً، ويتولّى التقديم بالطبع وفي كلّ الأحوال. فحفظنا، نحن الصغار، اسمه قبل أن نعرف التتمة. وسَمِعْنَا بالفلسفة الوجودية قبل أن نتعرف عليها...

ولا أدري لماذا تَغْلِبُ في ذكرياتي، تلك التي باتت قديمةً جداً، كُتِبَ جان بول سارتر، على رغم أن «دار الآداب» تولّت منذ بداياتها تقديم أهمّ أدباء المنطقة العربية، من مصريين وعراقيين وسواهم، وما زالت تفعل إلى الآن، وبعضهم تُربطني به معرفةً شخصيةً بل وصدافةً أيضاً... ثم إنَّ مجلة الآداب تتناول موضوعاتٍ ومحاوَرٍ تعبّر كلُّها، وبعمقٍ وجرأةٍ باتا مفقَدَيْن، عن هموم اللحظة وانشغالاتها. ومن فاته المحور عن الطائفية، فليسُغ إلى الحصول على الأعداد التي عاجته، وهذا مثالٌ من بين سواه. وعلى أية حال، لا موجب للبرهان على البديهيات: وهي أن الآداب صرّح ركنٌ من صروح الثقافة في المنطقة العربية. يسأل أحدُهم إن كان ذلك يُعْفيها من «الالتزام بالقانون»؛ وهو ما يفتح نقاشاً كاملاً حول طبيعة قانون المطبوعات اللبناني من جهة، وحول ارتباط التقدم بالتجاوز على القائم وبالانشقاق عنه من جهة ثانية، على فرض أن ذلك قد حصل في مثال الآداب، هذا الذي يجرجرها أمام المحاكم لأنها طرحتُ مسألة احتواء المثقفين العرب من قِبَل قوة الهيمنة والاحتلال الأميركية، وأدواتها المحلية المتوزعة بين تلك المدّعية للحداثة والأخرى الطائفية أو الإثنية... هذا فيما لو تَرَكْنَا النقاش السياسي جانباً، وهو في صلب الموضوع المطروح، ويمثّل - شئنا جميعاً أم أئبنا - عقدة الرئيسة.

والنقاش السياسي يتناول انشطار الوسط الثقافي بين قَلْبَيْن يعيدون بلا كللٍ تفحصُ الواقع كما يقدم نفسه، ويسعون إلى تلمس الثغرات التي تُسْمَح بالتمرد عليه؛ وبين وثوقين قرروا الالتحاق بالواقع كما يقدم نفسه، فسقطت من أمام أعينهم مقاييسٌ ربما اعتدوا بها في أحد الأيام، تميّز بين مقبول وغير مقبول. يُسخر هؤلاء من التمسك بتلك المقاييس/القيم، ويرونها في أحسن الأحوال تعبيراً عن افتقار إلى الواقعية، أي عن مثالية ساذجة. أو أنهم (وهذا هو الأخطر) لا يلتفتون مما تعبّر عنه إلا «الحصيلة»، أي ردّ الموقف إلى انتماء إيجاري إلى المعسكر المقابل لهم في الصراع القائم أو الجاري. فلنتذكّر تلك الثنائية الاختزالية التي طغت طوال سنوات الحصار على العراق ثم الهجوم عليه واحتلاله: ثنائية كانت تحاول ردّ كلِّ موقفٍ مناهضٍ للحصار والعدوان إلى مساندةٍ لنظام صدام حسين. وقد توسّل دعائها المنطق نفسه لتبرير انحيازهم إلى الأميركيين، كفرصةٍ وحيدةٍ متاحةٍ للتخلّص من ذلك النظام. وما زالت تلك الحالة المرصّية قائمةً إلى اليوم، وهي تجسّد استقالة أصحابها التامة من مهمتهم الثقافية/الفكرية، وانحيازهم (بدعوى الواقعية) إلى المقاربة الآتية والميكانيكية للواقع، تلك التي تُجْعَل الشابّ الطالب في كولومبيا سينيكياً وتجعل ابنتي حزينةً، يفتقر كلاهما إلى الحلم الذي قاتل جيلي من أجله، وانهزم، فطوى عليه بعض أفراد الروح، وظلّ يتلمّس له أملاً، ويستطلع إرهاباتٍ، ويعاند، مرتضياً ألا يكون سوى بقايا شواهد لعلّها تُصلح جسراً في ما بعد؛ فيما جاهر آخرون بنية التخفّف منه إلى آخر مدى... إلى مدى الانتقال إلى الضفة الأخرى...

وذلك ما يجعل البعض لا يقوى على السكوت عمّا يجري في فلسطين - وهي تجسيدٌ يكاد يكون صافياً لمثال عن مقاييس/قيم تخصّ العدالة والحقوق. وهو يعاند على رغم أن ميزان القوى الواقعي ليس لمصلحة أبنائها، ويسعى إلى ابتداع وسائل حتى لا يلتئم الشرخ فتتمّ السيادة الكاملة لمنطق القوة المتحرر من المقاييس/القيم، ويتمّ قتل الناس وسط صمت الآخرين أو عدم اكتراثهم أو عجزهم المفترض، وتصبح الشطارة هي في الإفلات من موقع القتل، بل ربما في المشاركة فيه مادام يتقوى منطق اختزال الواقع إلى ثنائياتٍ ينبغي الاختيار بينها.

هل يبقى واحدنا إنساناً حين يرى ما يجري اليوم في غزة ويسكت؟ سؤالٌ ساذجٌ ولا شك. ولكن متى يُغضب واحدنا؟ وهل يحقّ بعد ذلك للديموقراطيين والليبراليين التأفّف من سطوة الإسلاميين، وهم وحدهم من أخرجوا هذا الأسبوع مظاهراتٍ احتجاجيةً في المغرب ومصر والأردن والبحرين - مظاهراتٍ اتّسمت بالحدودية والانضباط الشديدين، الأمر الذي يشير هو الآخر إلى الحسابات الجارية؛ لكن ذلك موضوع ثانٍ.

وذلك ما يجعل وزارة الثقافة في فرنسا (وبعدها في إيطاليا، والأرجح أن الحبل على الجرار) تتجرأ على إجازة دعوة إسرائيل هذا العام كـ «ضيف شرف» إلى معرض الكتاب الدولي الذي تقيمه، تحيةً منها للذكرى الستين لإنشاء إسرائيل. هذا ما سيحصل في باريس، في منتصف آذار (مارس)، وفي تورينو في إيطاليا أيضاً. فهل من أقدام على ذلك طَيِّقٌ مبدأً القراءة المتوازنة للواقع؟ وما هو الواقع، وكيف يُحصَر ويعرَّف؟ سؤالٌ برسم «واقعيينا» العرب، يفتح ملفات مجلة الآداب، واحتلال العراق، والاستقطاب المذهبي أينما كان، وقائمة الوضع في فلسطين، ومذبحة غزة، وغيرها وغيرها... وسينيكية ذلك الشاب، وحرز تلك الصبية، يفتحها بعضها على بعض، عسى تُشعل رؤية الرابط بينها بصيص ضوء.

كاتبة وباحثة من لبنان،

جريدة الحياة، ٢٧/١/٢٠٠٨



كي لا يصير القضاء أحجية «الديموقراطية» المسخ

عبد الحق لبيض

أحياناً يكون القضاء في عالمنا العربي أحجيةً مضحكةً ومسليةً. فكثيراً ما تُضعف جهةً عن مواجهة خصومها، أو تُفحمها موافقهم وحججهم الدامغة، فتلجأ إلى القضاء حامياً لـ «عرضها المهتوك»، ومُتصفاً لـ «براعتها المخدوشة». وبعد أن كان القضاء ملجأً للضعيف أو المستضعف وحامي المظلوم، يراد له في زمن الاستنزاق السياسي والفكري أن يصبح وسيلةً لتصفية الحسابات مع الأصوات الحرة والصادقة التي لا تملك سوى الكلمة دفاعاً عن الوجود، وغير القلم سلاحاً من أجل التغيير. ولأن سادة الأنظمة الاستسلامية يضيرهم أن يُخدش أسماعهم صوتاً حرّاً، من هنا أو هناك، صوت لا يتناغم ولغة الديمقراطية المزيفة التي يركبونها بدعم وإيعازٍ من هَرَمِ الإمبريالية الجديد، فإنهم ألوا على أنفسهم محاربة كلِّ إشراقة جميلة في عتمة عالمنا العربي.

فأن يوجد اليوم الصحفي المغربي أبو بكر الجامعي في وضعية المنفى الاختياري/الإجباري في الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن سعت جهات نافذة في هرم السلطة، وعبر بوابة القضاء، إلى إفلاس مؤسسته الإعلامية؛ وأن يتم الفصل التعسفي بين الدكتور نصر حامد أبي زيد وزوجته بناءً على أضحوكة «الحسبة»؛ وأن يهجّر الصحفي علي المرابط إلى إسبانيا، بعد فترة من السجن، بناءً على دعوى قضائية اتهم فيها بمسّ الذات الملكية؛ وأن يلاحق اليوم الصحفي المصري الشهير إبراهيم عيسى بتهمة ترويح الأكاذيب وإلحاق الضرر بالاقتصاد المصري، مجرد أنه أشار إلى احتمال مرض الرئيس مبارك؛ فمعنى ذلك كله أننا أصبحنا أمام فصل جديد من ممارسة القهر السياسي والفكري، بعد أن كادت الوسائل العتيقة أن تُبَيِّد وأصبحت مكشوفة لكلّ ذي بصيرة: من اغتيال واعتقال وإخفاء قسري. فاختيار القضاء وسيلةً لإسكات صوت الحقيقة والمكاشفة هو اختيارٌ لديمقراطي، الغاية منه التسترُ لا كشف الحقيقة.

ضمن هذا السياق نوضع حيثيات الدعوى القضائية التي رفعها السيد فخري كريم، صاحب مشروع «المدى» و«الشيوعي» القديم، ضد مجلة الآداب. فالدعوى لا تُخرج عن كونها محاولةً لتكميم أفواه المدافعين عن كرامة الشعوب العربية، والكاشفين لأباطيل الزيف الديمقراطي الذي يبشّر به دعاة النيوليبرالية الجدد.

جاءت حيثيات الدعوى القضائية بناءً على افتتاحية نشرها الدكتور سماح إدريس في مجلة الآداب عدد ٢٠٠٧/٦٥ بعنوان «نقد الوعي النقدي: كردستان العراق نموذجاً». وفيها حاول تشخيص مسلكيات بعض دعاة الوعي النقدي الحديث وتناقضاتهم المكشوفة. فانتقد أدونيس الذي ينتقد الهياكل «الثابتة» و«الأصوليات العربية» انتقاداً استشرافياً مليئاً بالعموميات والأحادية، لكنّه يركّس كتاباً كاملاً في «فكر الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب». كما انتقد شاكر النابلسي، ومجموعة «متقفي الحداثة» التابعين «للماكنية الحريية» والمجددين «لحداثة» الراحل رفيق الحريري، مفسراً كل هذا التحول بعقودٍ من «الهزائم والإحباطات»، و«عقودٍ من تراجعات اليسار». ويصل إدريس، بعد ذلك، إلى موضوع كردستان - العراق، وبالتحديد إلى مهرجان المدى الثقافي الخامس في أربيل، فينتقد «المدائح السلطانية» التي كُتبت لفائدة المهرجان ولراعيه السيد فخري كريم وإقليم كردستان، الذي اعتُبر جنّة الديمقراطية في المنطقة العربية، مثيراً انتباه القارئ إلى مجموعة من العوامل التي تُبطل مصداقية هذه المدائح وتسفّرها - ومن بينها فضح الوهم الديمقراطي وزيف الحريات في كردستان العراق من خلال أوضاع المرأة المزرية، وأوضاع السجن، وواقع حرية التعبير، ووضع العراقيين غير الأكراد، والدور الإسرائيلي هناك... وليصل في ختام افتتاحيته إلى السيد فخري كريم، واضعاً سؤالاً إشكالياً: مَنْ هو مدير مهرجان المدى،

الأستاذ فخري كريم؟ وللإجابة على هذا السؤال اقترح إدريس على القراء العرب العودة إلى ما هو منشورٌ عن هذا الرجل في شبكة الأنترنت، أو طرح السؤال على «أي شيوعي عراقي نظيف» يصادفونه.

ما يثير الانتباه، بدايةً، أن افتتاحية إدريس جاءت مدعّمة، على غير عادة كثير من افتتاحياته السابقة، بهوامش تضمنت مراجع وأرقاماً ومواقع معروفة ومشهوداً لها بمصداقيتها. وهذا، لعمرى، ما يفند أول اتهام تُلغقه الدعوى القضائية، وهو أن إدريس «معادٍ لما يجري في العراق، ولا سيما في كردستان». ولا ندري ما معنى أن يكون الإنسان معادياً لما يجري في كردستان العراق أو في العراق كله، إذا كان واقع الحال هناك يُكشف يومياً أحقية كل مناضل شريف في أن يعادي الاحتلال والاستنزاق السياسي وبيع العراق بالجملة إلى القوى الإمبريالية وحليفاتها الصهيونية والمتصهينة! والحق أنه ليس في ما قاله الدكتور إدريس معاداة للعراق، وإنما معاداة لأعداء العراق الذين يعيئون فيه فساداً وقتلاً وتدميراً. ويقال في أدبيات الفقه والتشريع الإسلاميين إنك إذا كنت مدّعياً، فالدليل. وقد استقى إدريس أدلته من شهادة إعلاميين ومسؤولين رفيعي المستوى في مراكز اتخاذ القرار، والدور على السيد فخري كريم لكي يدي لنا بما ينفي هذه «الادّعاءات» كما ذهب نص الدعوى المرفوعة ضد الآداب.

ولكن، قبل ذلك، نود أن نتساءل: ما دليل السيد فخري كريم على «كراهية» سماح إدريس لما يجري في كردستان - العراق، ونحن نعثر يومياً على مقالات ونداءات على مواقع الأنترنت تصف أو تشتكي مما يجري من اختراق لحقوق الإنسان في مملكة الديمقراطية - الحلم، كردستان - العراق؟ ما هو رد السيد فخري كريم، مثلاً، لا حصراً، على شهادة/شكوى السيد شمال علي المنشورة على الموقع الإلكتروني التالي: www.wpiraq.net/arabic/tetst/shmal.ali/shmal251003.htm والتي جاء فيها:

«كنت أتمنى أن يرافقني كل المتبحرين والمصفقين لديمقراطية الاتحاد الوطني [الكردستاني] في رحلتي داخل أقبية آسايش - سليمانية. فالسويغات القليلة التي قضيتها هناك كانت أكثر من كافية لتُخرس كل الألسنة المتغنية باحترام الاتحاد الوطني لحقوق الإنسان. فما شاهدته من نماذج لأخلاقيات مسلحي الاتحاد ومعاملتهم للسجناء، من الإهانات واللغة التي ينعدم فيها أي أثر لاحترام كل ما هو إنساني، إلى أساليب الضرب والتعذيب المستخدمة بكل تلقائية ودون أدنى وازع، كان كفيلاً بجعل كل المدافعين عن الحرية الموجودة في كردستان يحمرون خجلاً. فالضرب المبرح حتى يتعب رَجُل الآسايش، والتهديدات المتكررة بالقتل والتقطيع إرباً، والإهانات والشتم الفظيعة في بذاعتها، لا تصدم أي منتسب في جهاز الآسايش، بما فيه مديره العام (دانا أحمد مجيد)، الذي ينافس السوقيين في بذاعته وقذاره لسانه ولا يتورع عن توجيه أقذع الشتائم إلى السجناء.»

أكد أن المقام لا يتسع يا سيد فخري كريم لكي نورد كل الشهادات في حق «ديمقراطية» حلمك الذي حملته معك، أنت وعربو اليسار الجديد، على قذائف المستعمر الجديد. لكننا نكتفي أن نهمس في أذنك لنقول لك ولهم (حتى لا تتهمونا بأننا نجرّح في شخصية رئيس دولة عربية، باعتبارها شخصية مقدّسة فوق النقد والمساءلة كما يوحي نص دعاكم ضد مجلة الآداب): إن زعيم ديمقراطيتكم ورئيس نظامكم السيد جلال الطالباني متهم بتحالفاته السابقة مع إيران وحزب البعث وأميركا وإسرائيل، وهي تحالفات جرّت الويل على العراقيين، إذ تسببت في قتل الآلاف منهم. ونريد منك، وأنت مستشاره، أن تجلو الحقائق أمامنا: أنتنكر، يا سيادة المستشار الكبير، أن رفيقك، ورئيسك اليوم، قال جهراً، ومن دون استحياء، في مقابلة خاصة بثتها القناة الثانية للتلفزيون الصهيوني، إنه «لا توجد عداوة بين العراق والدولة الصهيونية»، وإن بلاده مفتوحة أمام رجال الأعمال الصهيونية؟ فما الجرم الذي اقترفه إدريس حين ذكّر القارئ العربي بأن كردستان - العراق صارت وكراً للصهاينة، بل أضحت بوابةً للصهينة العراق كله، وقد شهد شاهد من أهلها؟ أين المشكلة، إذن، وزعيم ديمقراطيتك، الفاتحة أذرعها لكل ما هو متصهين، والكارهة لكل صوت يذكر بعروبة العراق، يقر بأن لا عداة بين الصهيينة والعراق الجديد بـ «ديمقراطيتك» المسوخة؟

أما عن شرف السيد فخري كريم، الذي جاءت الدعوى لتصونه وتعيد إليه بريقه المسروق بفعل كلمات «القدح والذم» التي أطلقها سماح إدريس في افتتاحيته «البعيدة عن الموضوعية والنقد المباح»، فإننا كلّفنا أنفسنا، بعد قراءتها، بالبحث والتنقيب عن تعريف لهذه الشخصية السحرية العجيبة، فوجدنا ما لم يقله د. إدريس أفضح وأفضح. بل وبدت لنا افتتاحيته مقصرة في وصف الحقيقة، وملتزمة بأرفع أصول الحوار وأرقاها. فإين صفة التحامل وسوء النية والمس بشرف وكرامة المدعي السيد فخري كريم التي بنت عليها الدعوى حيثيات دعواها؟ وأين كان شرف السيد فخري كريم لكي يقتصر من كل هذه الأصوات الناقدة والمنهمة، بالمحاجة والدليل، ليُسقط عنه كل سوء، يلحق بماضيه وحاضره المشرقين، قبل أن يبادر قلم سماح إدريس إلى تذكير القراء بها من باب: «وذكّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين»؟

كنا نتمنى من سيادة إمبراطور الإعلام المأجور أن يفتح كل أبواب إعلامه للرد على كل هذه الاتهامات* وقد لا تُعوّزه في ذلك قلة الحواريين، ولا قلة الحيلة في تزوير الحقائق، وهو المهتم بتزوير لائحة كويونات النفط والمس بشرف العديد من الإعلاميين والمثقفين والسياسيين العرب والأجانب. لست أنا من يدعي ذلك يا سيادة المثقف النقدي، وإنما هذا ما نشره (...) سرمد الحسيني الذي يتهمكم، وعليكم الرد عليه لرفع الشبهات عن شخصكم الكريم. نريد توضيحاً منكم لأننا، كقرّاء، «لا نملك الوقت والوسائل اللازمة لتبيين حقيقة الأمر»، كما نصت على ذلك دعواكم ضدّ الأرباب!

وماذا تقول يا سيادة الشيوعي العريق والمناضل المجيد في ما نشره رفيقك السابق في الحزب الشيوعي الرفيق شوكت خزندار (أبو جلال) في كتابه المعنون: سفر ومحطات - الحزب الشيوعي العراقي... رؤية من الداخل، والذي يتهمك فيه مباشرةً بمحاولة (...) سنة ١٩٨٣ (...) وكيف تردّ على اتهامات المناضلة أروى الكمالي؟ وما علاقتك ب «رابطة الدفاع (...)» التي يعتبرك زبانيته حليفهم المفضل و«رجل العراق المخلص»؟ كيف تردّ يا سيادة كبير مستشاري سيادة «مام» جلال على تهمة «تكريد الثقافة العراقية»، واعتبارك عراب هذا المخطط المعادي لكل ما ينبض بالعروبة؟ وكيف تردّ على تهمة فضيحة جلب متطوعين عراقيين من الحزب الشيوعي إلى منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، و (...)؟ وماذا تقول عن تهمة (...)؟

كثيرة هي التهم التي تملأ المواقع الإلكترونية وتُحفل بها الشهادات والمقالات والكتب التي لم يتطرق إليها مقال إدريس. وهذا يعني نفي صفة «الكراهية» و«سوء النية» في إلحاق الضرر بالسيد فخري كريم.

إنّ الالتجاء إلى القضاء، وإن كان مشروعاً من الناحية النظرية، يظلّ، في مثل هذه المقامات، وسيلةً لا يترزق الخضم، ومحاولةً لإسكاته، ولتحريف الموضوع عن وجهته العادية والحقيقية، التي هي السجال الفكري والسياسي لتبيان الحقائق ودعمها بكل ما هو دالّ على صدقيتها - وهو ما أضعه السيد فخري كريم، الأمر الذي يضعه اليوم أمام ضرورة ملاحقة كل الأصوات التي تتهمه، قضائياً؛ وإلا كانت دعواه القضائية ضدّ الأرباب ورئيس تحريرها أحجية جديدة من أحجيات «الديمقراطية» المسخ التي يروّج لها دعاة النيولبرالية المهزومون وزعماء البراغماتية النضالية المضحكة حدّ القرف. وأما الردّ على كل هذه الاتهامات، وما أكثر ما خفي منها، فهي مهمة لا نتوقع أن تكون إمبراطورية الإعلام المأجور التي يترأسها فخري كريم قادرة على الخوض فيها لأنها اعتادت تزوير الحقائق وتلفيق التهم، لا كشفها وجلّاء الغموض الذي يكتنفها.

كاتب وباحث مغربي،

عن مدونات مكتوب، ٢٧/١/٢٠٠٨

www.labied.maktoobblog.com



إنّ هي إلا محاولةً لاجتثاث ثقافة الأرباب!

رشاد أبو شاوور

ليس انحيازاً عاطفياً، أو عصبياً، هذا الالتفاف حول مجلة الأرباب، التي يراد لها أن تقف في قفص الاتهام أمام محكمة لبنانية، ممثلةً بمؤسّسها (المعلم) سهيل إدريس، ورفيقة عمره وكفاحه السيدة عايدة مطرجي إدريس، والدكتور سماح إدريس، بسبب «الدعوى» القضائية التي رفعت باسم فخري كريم، صاحب دار المدى، وصحيفة المدى، ومنشورات «الكتاب للجميع» التي توزع - لوجه الثقافة العربية! - مجاناً.

القضية المرفوعة على الأرباب: قدح وذم! وصاحب الدعوى، كما يعرف به محاميه اللبناني، «من الشخصيات العراقية المرموقة، والمشهورة لها، ماضياً، وحاضراً... بالالتزام الوطني والقومي، وبالنضال بإخلاص في سبيل قضايا وطنه الثقافية والسياسية والاجتماعية». المحامي اللبناني الموكل برفع الدعوى أغدق الصفات الحميدة على موكله، مصادراً رأي كل من عرف هذه الشخصية «المرموقة» التي عاشت في لبنان لسنوات، وفي سورية لسنوات، وكانت شخصية «شيوعية»؛ وحالياً تُخدم هذه «الشخصية المرموقة» رئيس العراق الطالباني في زمن الاحتلال الأميركي!

الافتتاحية التي كتبها سماح إدريس، ونشرها على صفحات الأرباب في عدد ٥ - ٦/٢٠٠٧، قرأتها في حينه، ووجدتها تثير قضايا ثقافية وفكرية، وتحرض على الجدل في مفهوم الثقافة، وسلوكيات المثقف، وعلى أسئلة كثيرة ما زالت تلح

❖ - كُتبت مقالة د. لبيز قبل حملة كريم في المدى، فاقتضى التنويه. (الأرباب)

منتظرةً الإجابات. بعضٌ من مرّ سماح إدريس على سلوكياتهم ردواً عليه، وإن في منابر غير الآداب؛ وهذا حقٌ لهم، وحقٌ للقارئ عليهم: فهم شخصياتٌ عامةٌ، بعضها كبيرٌ التأثير، كأدونيس مثلاً.

فخري كريم عراقي يعمل مستشاراً للطالباني الرئيس في زمن الاحتلال. قضى عمره في صفوف الحزب الشيوعي العراقي قبل أن يلتحق بالمشروع الأمريكي، ويأخذ دوره غير المرموق في زمن بريمر. فخري كريم هذا عرفناه في بيروت ودمشق بكنيته: زقنة. ومتأخرين عرفنا أنه كردي؛ فنحن لم نعتد النبش عن الأصول الدينية أو العرقية.

في مرحلة ما بعد الخروج من بيروت عام ٨٢، كان فخري كريم يتسلم رواتب العراقيين المعيّنين في الإعلام الفلسطيني الموحد في دمشق (لم يكن مطلوباً من «الرفاق» العراقيين أي دوام رسمي؛ فرواتبهم كانت مساعدة لهم ليتمكّنوا وأسّرهم من العيش بكرامة). كان فخري كريم يتحكّم بأصحاب تلك الرواتب، فيقتطع منها بحجة أن المبالغ المقتطعة تذهب لمالية الحزب [الشيوعي العراقي]. وكان يحرم هذا الراتب من تسوّل له نفسه أن يتمرّد عليه، أو يختلف معه في التفكير، أو يثير الأسئلة؛ وهو ما أدّى إلى تمرّد قاده الكاتب والباحث المناضل فاضل الربيعي، الذي دعّمناه في تسلّم راتبه من الإعلام الفلسطيني مباشرة، ليتحرّر من تسلط فخري كريم؛ وهذه الواقعة يمكن أن تكشف الكثير.

الشيوعيون العراقيون يعرفون الكثير عن فخري كريم، ولديهم ما يقولونه، وهذا ما نتركه لهم. فهذه الشخصية «المرموقة» يجب أن تُكشف للناس، بشهادة مناضلين عراقيين، وفلسطينيين، ولبنانيين، وسوريين... بل ويمينيين أيضاً!

من جهتي، أودّ أن أطرح بعض الأسئلة على فخري كريم، من دون أن أنتظر أجوبة؛ فأسئلتني أطرحها للقراء العرب في كلّ أقطارهم، مثقفين، ومبدعين، وقراءً متابعين معنيين:

- من أين لفخري كريم كلُّ هذه الأموال التي يُنفقها على دار للنشر أصدرت مئات الكتب؟! فنحن نعرف حالة ضمور انتشار الكتاب العربي. ولذا نلجّ على السؤال، ومن حقنا كقراءً ومتابعين أن نحصل على إجابة واضحة، وبالأرقام. ذلك أن دور النشر العربية العريقة الكبرى تعاني الكساد، وسوء التوزيع. ولذا فننّت عدد النسخ، وما عادت تُمنح المؤلفين «الكبار» سوى النزر اليسير من مردود كتبهم التي باتت قليلة الانتشار لأسباب يعرفها القراء.

- من أين يُنفق فخري كريم على صحيفة يومية تُصدر في العراق، في زمن ديمقراطية بوش، زمن إبادة الشعب العراقي، وهجرة ملايين العراقيين؟! فأنا أكتب في الصحافة العربية منذ أربعين سنة، وأسهمت في تأسيس بعض الصحف والمجلات الفلسطينية التي كانت تعيش من دعم منظمة التحرير الفلسطينية أو فصائل فلسطينية، وهي كانت تُخسر. وكلُّ صحيفةٍ من دون إعلان، ودعم كبير، تخسر!

- أليس من حقّ أيّ مواطن، عراقياً كان أو غير عراقي، أن يسأل: سلسلة «الكتاب للجميع»، التي تُصدر عن دار المدى وتوزّع مجاناً مع عدّة صحف عربية، كم تتكفّل طباعةً وشحنًا وحقوق تاليف؟ ومن أين يتمّ الإنفاق عليها؟ وما الهدف من هذا؟ أهو خدمة الثقافة العربية؟! خدمة الثقافة العربية في زمن تفكك العراق، وتدمير انتمائه العربي، واستباحته أميركياً وصهيونياً؟! أليس من الطبيعي أن يثير ذلك الريبة والأسئلة؟!

- أليس من حقّ سماح إدريس، وأي كاتب عربي، أو كردي، أو آشوري، أو... أن يطرح الأسئلة عن «مهرجان» المدى الذي حضره مئات المدعوّين، بتذاكر سفر، ونفقات، وفنادق... في كردستان العراق؟!

من أين لفخري كريم كلُّ هذه الأموال التي تعجز عن توفيرها دولةٌ غير نفطية (ما النفط السري في هذه الحالة؟!؟) وما سرُّ هذه التجارة الثقافية الراححة؟ وما هي مرباحها غير المنظورة؟ ولن؟ وعلى حساب من؟!

الدعوى المرفوعة نيابةً عن فخري كريم أمام القضاء اللبناني هدفها إرهابٌ وحرمانٌ أيّ مثقف، ومفكر، وكاتب، بل وأي مواطن في أيّ بلد عربي، ولا سيّما داخل العراق، من التجرّؤ على طرح الأسئلة حول مسيرة فخري كريم «المرموق»!

الدعوى هدفها اجتناء ثقافة الآداب، تساوقاً مع سياسة بريمر الاجتثاثية في العراق: ثقافة الانتماء، ثقافة مقاومة الاحتلال الأميركي والصهيوني للعراق وفلسطين ولبنان... إن ثقافة «الاجتثاث»، التي هي ثقافة الحقبة الأميركية، تنتقل بهذه الدعوى من العراق المحتل أميركياً وصهيونياً لتنتشر الرعب في لبنان، بما يمثله لبنان ثقافياً، وبما تعنيه الآداب: المجلة العريقة، ودار النشر، والأسرة التي خدّمت الحركة الثقافية العربية على مدى عقود!

منذ قرأت مقالة بيار أبي صعب في جريدة الأخبار التي نهتني إلى خطورة هذه القضية، وأنا مندهرش من اجترأ فخري كريم لا على الآداب وما تمثله... بل وعلينا جميعاً كحركة ثقافية عربية، وعلى رموزنا الأحياء والراجلين، الذين تكوّنوا على صفحات الآداب، وانتشروا عبر منشورات دار الآداب، برعاية المبدع الكبير سهيل إدريس الذي ضحّى بموهبته الكبيرة، ورائياً وقاصاً، ومعه رفيقة دربه ومشواره المشرف السيدة عائدة مطرجي، القاصة والمترجمة، لبينيا صرح الآداب داراً ومجلة.

ولأنّ سماح إدريس تربّي في هذه المدرسة (وهنا لا نتجاوز دورَ رنا إدريس، مديرة الدار بعد والديها)، ولأنّه ينتمي إلى جيل آخر يواجه تحديات، ولأنّه منتّم، ولأنّه ناقدٌ ساخطٌ على أحوال العرب، ولأنّه مقاومٌ لتفكيك الوطن العربي إلى طوائفٍ وحاراتٍ صار لها منظروها في زمنِ الاحتلال، فإنه يكتب مساجلاته صارخاً، بعمقِ الألم الذي يؤرقه كمفكرٍ وإنسانٍ ينتمي إلى أمته التي تُدبح في فلسطين والعراق ولبنان...

نحن نكتب منذ أربعين عاماً، بدأناها على صفحات الآداب (مقالتي الأولى نُشرت في العام ٦٥)، ولا نكاد نستطيع تدبير أمور حياتنا. فلماذا لا يُسمح لنا بسؤال فخري كريم هذا: من أين لك كلُّ هذه الأموال؟ أهي من مردود كتاباتك وأعمالك الأدبية والفكرية؟ كيف اتّخرت كلُّ هذه الأموال، وقد عرفناك بالكاد - لولا مساعدة الفلسطينيين - تعجز عن تدبير مصاريف حياتك اليومية المعيشية؟!

المحاكمة يجب أن تتحوّل إلى محاكمةٍ لكلِّ من يتلاعبون بالثقافة العربية، من يُزوّن باسمها، من يروّجون لثقافة الاحتلال، لثقافة تمزيق الأقطار العربية، في الزمن الأمريكي الصهيوني.

ختاماً، لديّ اقتراحٌ بأن تتشكل هيئةٌ دفاع عن الآداب من الكتاب المحامين، ومنهم من لمعوا قصاصين وشعراء وروائيين على صفحات الآداب، ومن عدّة أقطار عربية. فد الآداب قضية، وقيمةٌ ثقافيةٌ قوميةٌ بامتياز.

كاتب وروائي فلسطيني،

جريدة الأخبار، ٣١/١/٢٠٠٨



الردع الأمني بديلاً من الحوار النقدي

غسان بن خليفة

رَفَع مؤخراً الناشرُ العراقي الكردي فخري كريم دعوى قضائيةً ضدّ الكاتب سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب اللبنانية. ويتهم كريم إدريس بثلثه ودمه في إحدى افتتاحيات مجلته، بعد أن أشار الأخير إلى ماضيه السياسي وحاضره الثقافي المثيرين للجدل في معرض نقده الموثق لمشاركة بعض المثقفين العرب في مهرجان المدى الثقافي (الذي يديره صاحب الدعوى) في مدينة أربيل بإقليم كردستان العراقي. وقد حمل إدريس على بعض المثقفين العرب من الليبراليين الجدد وقدامى اليسار الذين تنكروا لمبادئهم ومثّلمهم السابقة واقتصروا على نقد كلِّ ما له علاقةٌ بالـ «القومية العربية والظلامية الإسلامية واليسار الديكتاتوري» الخ... بينما يغضون الطرف عن جرائم الاحتلال وأعدائه وأصدقائه في المنطقة العربية، ومن بينهم حكّام كردستان العراق المحتلّ الذين نزلوا بضيافتهم.

هذه القضية تبيّن مرةً أخرى مدى عجز أباطرة الفكر النقدي الحديث عن التصدي لمن ينتقدهم بالقلم بغير وسائل الردع القضائي والأمني، وتسلب الضوء أيضاً على دور المثقف العربي «الحداثي» ومسؤوليته عن وقائع هذا العهد العربي البائس. فمما لا شك فيه أنّ أهم أسباب التخلف العربي الراهن تكمن في استقالة الكثير من النخب التي انكفأت على نفسها، مفضلةً الخلاص الفردي على وجع القلب وتأنيب الضمير المزمّنين اللذين قد يسببهما لهم التزامهم بقضايا الأمة. لكنّ الأخطر من هذه النخب المتعاسة بعض المثقفين الذين أعياهم العجز، واستبطنوا روح الهزيمة، فانقلبوا على ما كانوا يحملونه من قيم ومبادئ، إذ تخصصّ بعضهم في ترويج وصفات الحداثة والعقلانية والديمقراطية كما تراها الإدارة الأميركية: أي تلك التي تمرّ ضرورةً عبر بوابات التنكّر للحقوق العربية المشروعة، والتخلّي عن حقّ المقاومة، والرجوع عن طموحات التوحّد القومي والعدالة الاجتماعية، ولا تستقيم إلا بسياسة الخنوع تجاه إرادة المتجبر الأميركي وبالتطبيع مع الغاصب الصهيوني.

لكنّ للسائل أن يتساءل: ما الذي يدفع شخصاً ناجحاً - بالمقاييس الراهنة طبعاً - كفخري كريم، وهو مديرٌ مهرجان عريق كما يقول، ومستشارٌ رئيس دولة كما يتوهم، إلى مقاضاة مثقفٍ مهمّش - ودائماً حسب المقاييس الراهنة - كسماح إدريس؟ فهذا الأخير، كما يعلم الجميع، يعاني الأمرين في سعيه الدؤوب إلى إبقاء مجلة الآداب العريقة على قيد الحياة، ولا حول له ولا مالٍ لتنظيم المهرجانات واستضافة مئات الضيوف، فضلاً عن أن يستشير أصحاب القرار السياسي في بلادنا العربية بل وأن يستمعوا إليه.

ما يغيظ أمثال صاحب الدعوى في أمثال المدعى عليه أنّ الثابتين، بوجودهم وثباتهم على المبادئ والقيم، يذكرون بشكل مستمرّ الأوّلين بحجم هزائمهم وبفداحة جرائمهم الفكرية والثقافية في حقّ أنفسهم، أولاً، وفي حقّ الناس الذين كانوا

يتقون بهم ويرؤن فيهم الأمل في غدٍ حضاريٍّ مشرق، ثانياً. فشخصٌ مثل سماح إدريس فضل العودة من الولايات المتحدة إلى لبنان ليواصل الرسالة النبيلة التي ابتدأها والده المثقف الكبير سهيل إدريس والسيدة الفاضلة عابدة مطرجي، ولكنه لم يكتفِ برئاسة تحرير الآداب وإنما تراه ناشطاً، رفقة زوجته المثقفة الملتزمة د. كيرستن شايد، في كلِّ مجالات الفعل السياسي والثقافي المقاوم: من إطلاق حملات المقاطعة الاقتصادية لمنتجات العدو [الإسرائيلي]، إلى المساهمة في التعريف بالأدباء والفنانين الشباب، إلى التطوُّع الأهلي للحدِّ من الآثار الهمجية للعُدوان الصهيوني على بلده، إلى كتابة قصص للأطفال يحافظ من خلالها على ارتباطهم بلغتهم القومية ويحبِّب إليهم منذ الصغر قيماً طالما دافع عنها مثقفوننا المهزومون كالوطنية والعدل والمساواة والتسامح والكرامة والوفاء. والأهمُّ من ذلك كله - وربما الأخطرُ في نظر البعض - أنَّ إدريس يُعدُّ من القلائل الذين يَعكفون منذ سنوات على صياغة خطاب قومي يساري عصري، منفتح على قيم الحداثة والعلمانية والديمقراطية، باعتدالٍ ومن منظورٍ وطني أصيل، بما يصلح الشباب مع هويتهم العربية ويصلح ما أفسدته التجاربُ التسلطية للإيديولوجيات القومية التقليدية التي تجاوزها الزمنُ وانفضَّ من حولها النَّاسُ.

ختاماً، مخجلٌ حقاً أن يصار بشخص في قيمة سماح إدريس إلى المحاكم. فكم نحن في حاجةٍ إلى تشجيع وتكريم هذا النوع من المثقفين العضويين الذين شارفوا على الانقراض في وطننا العربي، المكبَّل بقيود الاستبداد والتعصُّب الديني والطائفي والتبعية. كم نحن في حاجةٍ إلى مثقفين من طينة عزي بشارة، وهيثم مناع، والشهيد سمير قصير، وتوجان الفيصل، والمنصف المرزوقي، ورشاد أبو شاور، وعبد الباري عطوان، وعبد الوهاب المسيري... وغيرهم من حملة الفكر والقلم الذين فضلوا الانخراط في معارك التحرر السياسي والانتعاق القومي لأمتهم على الاستقالة والتخاذل والترويج لقيم الهزيمة والإلحاق. فتحية الإكبار لهم وله ولآداب، والعار كلِّ العار لأعوان الاحتلال ومثقفيه.

صحافي تونسي، مونتريال،

جريدة القدس العربي، ٢٠٠٨/٢/١



المثقف والمال

زياد حافظ

تناولت افتتاحية مجلة الآداب الأخيرة (١٢/ ٢٠٠٧) مسألة علاقة المثقف العربي والمال بشكل عام، وقد نصيف اللبناني بشكل خاص. والمصادفة كانت تلامزُ تلك الافتتاحية مع دعوى رُفعت من «مثقف» عراقي من إقليم كردستان - العراق ضدَّ الدكتور سماح سهيل إدريس، أحدِ صاحبي وناشرِ المجلة الثقافية المرموقة الآداب، المعروفة في كافة أقطار أمتنا. والحقُّ أنني لم أكن أعي بوجود السيد فخري كريم، المدعي على الدكتور إدريس، قبل شهر أيار من عام ٢٠٠٧، عندما تناول الأخير في افتتاحيته آنذاك قضية أحد المهرجانات الثقافية في إقليم كردستان العراقي. والقضية لا تكمن في «شهرة» السيد كريم أو عدهما، بل في مضمون الدعوى الموجهة إلى إدريس بتهمة «القدح والذم».

تناولت افتتاحية أيار مسألة دور المثقفين العرب الذين اكتشفوا مؤخرًا قضايا الديمقراطية والحداثة وابتاتوا يتصدون «باسم الوعي النقدي الحديث للبنى التقليدية المتخلفة، والغيبية العربية، والقومية العربية المستبدّة، والظلامية الإسلامية، واليسار الدكتاتوري... لكنهم لا يلبثون أن يمتدحوا الاعتدال السعودي والوهابي والجنبلطي، والمرونة المصرية، والواقعية الفلسطينية، والعقلانية الغربية.» كما أنَّ الافتتاحية انتقدت بشدة الانتهازية المتأصلة لأولئك المثقفين الذين وقَّعوا فريسةً للحاجة ولحبِّ الظهور. وهذا ما ينسجم مع ما كنتُ قد كتبتُه في مجلة الآداب نفسها^(١) حين تحدتُ عن المثقف العربي المصاب بثلاث مصائب، كلُّ واحدةٍ منها على حدها قاتلة، فكيف إذا اجتمعت في آن واحد؟! فالمصيبة الأولى هي أنه يقيم نفسه بأكثر مما يستحق؛ والمصيبة الثانية هي أنه لا يُقرن فكرته بأي مجهودٍ لتحقيقها؛ والمصيبة الثالثة هي رضوخه للمال وفقاً لاحتياجات النفس أو دناءتها! وهذه النخبة المثقفة، المتصدرة لوسائل الاعلام المكتوب والمرئي، والموَّلة من المال النفطى، اتخذت على عاتقها تغيير المفاهيم والمصطلحات وجوهر الخطاب السياسي والثقافي العربي. فهي المسؤولة عن تراجع الخطاب القومي؛ بل هي الجالذ الأول لذلك الخطاب الذي كان وما زال يزجج المال النفطى، وثقافة الفئوية والريع والفساد، ناهيك بثقافة الهزيمة المتفشية في الجسم الثقافي العربي. إنَّ هذه «النخب» تندد، باسم «الواقعية» المكتشفة حديثاً، بـ «اللغة الخشبية» للخطاب القومي، وهي تدعي الرصانة والموضوعية، وأخذت على عاتقها التكلّم في حقوق المرأة

١ - زياد حافظ، «العلمانية في الوطن العربي»، الآداب، أيلول - تشرين الثاني، ٢٠٠٧.

والمثلية الجنسية والتنديد بـ «الظلامية» التي شملت كافة التيارات الإسلامية المقاومة للاحتلال والمشروع الأميركي الصهيوني التفتيتي للمنطقة العربية والإسلامية.

هذه النخب، التي اكتشفت «الليبرالية» و«حقوق الإنسان» و«الديمقراطية»، هي من إنتاج ثقافة الهزيمة. وهي في رأيي «كانت تهدف وما تزال إلى إحباط كافة الجهود... التي تريد أن تُثقل المجتمعات العربية من واقع الاحتلال للأرض إلى واقع التحرير، ومن واقع الشردمة والتفتت إلى واقع الوحدة، ومن واقع الاستبداد إلى واقع الحرية، ومن واقع التبعية السياسية والاقتصادية إلى واقع الاستقلال الذاتي، ومن واقع الركود الثقافي إلى واقع التجدد المبني على التراث، ومن واقع التخلف العام إلى واقع النهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...»^(١) ومعالم ثقافة الهزيمة حددها الباحث الألماني ولفغانغ سكيلبوش،^(٢) وجاءت نتيجة تحليل معمق لواقع المجتمعات التي مُنيتْ بهزيمة واعترفتْ بهزيمتها: ومنها المجتمع الفرنسي بعد هزيمته في حرب ١٨٧٠ ضد بروسيا، ومجتمع ولايات الجنوب الأميركي بعد الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥). ومن معالم تلك الثقافة تبني خطاب المنتصر وثقافته، والتوصل من كل ما كان يشكل الطابع الثقافي والسياسي للمجتمع المهزوم. والنخب العربية، المكتشفة للحدثة والليبرالية والديمقراطية، اعتبرت نفسها مهزومة، وعممت الهزيمة على كافة المجتمعات العربية... علماً أن الأنظمة العربية ونخبها، لا الشعوب، هي التي مُنيتْ بالهزيمة؛ فعندما قامت الشعوب وتحملتْ مسؤولياتها، سواء في فلسطين أو العراق أو لبنان، تكبدتْ المحتلُّ الهزائم وما يزال! فالهزيمة ليست قدرًا، كما يقول الصحافي الكبير طلال سلمان،^(٣) وبالتالي فإن ما تروجه تلك النخبُ مخالفٌ للواقع ويشكل محضَ تغطيةٍ لانحرافها الفكري والأخلاقي.

ولكن، في المقابل، هناك صحوة فكرية وأخلاقية ونضالية ترفض الانصياع إلى الابتزاز المالي والتهديد الجسدي. وهذه الصحوة (وهي غير «صحوة» بوش في العراق!) تقود حملةً مضادةً تتلازم مع ثقافة المقاومة، الممتدة من فلسطين ولبنان إلى بلاد الرافدين. ذلك أنها تروج لمشروع عربي وحدوي نهضوي، يعبر عنه خطابٌ قومي إنساني، ويشكل نقیض المشروع التفتيتي الأميركي الصهيوني. كما أن تلك الثقافة، المبنية على الثقة بالنفس، والاعتزاز بالكرامة والتراث النضالي لهذه الأمة، بدأت تشكل خطرًا قاتلاً على ثقافة الهزيمة. إن ما يجري على الساحة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، بل وفي السودان والصومال أيضًا، هو تجسيدٌ لثقافة المقاومة والممانعة التي لا تتسجم مع ثقافة الهزيمة التي تتبناها النخب العربية المكتشفة لـ «الحدثة» و«الديمقراطية» و«العقلانية»، إلخ. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أذكر ما كتبه الدكتور سماح إدريس دفاعًا عن «اللغة الخشبية» والقومية العربية،^(٤) بل كانت افتتاحياته، آنذاك اعتراضًا بذلك التراث الذي ما زال يُرعب الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية.

لتلك الأسباب تأتي الدعوى المرفوعة ضد إدريس محاولةً بائسةً لإسكات صوت يرفض الأمر الواقع الذي يريد فرضه المشروع الأميركي الصهيوني. إن نقد إدريس لما يجري في العراق بشكل عام، وإقليم كردستان بشكل خاص، هو فضحٌ للتزوير الفكري والثقافي والسياسي ولتاريخ العراق والأمة، وهو تزويرٌ تقوده الولايات المتحدة عبر زمرة من المرتزقة ينتحلون لباس الثقافة والفكر. إن الدعوى المقامة هي لترهيب من يُمكن تربيته، وإسكات من يعتقد أن بإمكانه مقاومة المشروع التفتيتي. إن رغبة إدارة بوش في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط تمتد إلى إلغاء الثقافة الموروثة، وتغيير الهوية، وتحويل الشعوب إلى جيف متحركة من دون أي ذاكرة. وإن ثقافة الاستهلاك هي البديل المزعوم عن الموروث الثقافي والروحي والإنساني الذي يعم هذه المنطقة منذ أكثر من ستة آلاف سنة.

أما في ما يخصّ حيثيات الدعوى، فهناك مغالطات عديدة سيكشف عنها القضاء - ومنها اعتبارُ مجلة الآداب غير مرخصة لإبداء الرأي السياسي، وهو ما يتنافى مع الترخيص الرسمي السياسي للمجلة. كما أن الأذعاع على المجلة بالذم والقدح سيُردُّ لتوافر الأدلة على شيوع الآراء بحق المدعي، وذلك على مواقع عديدة من الإنترنت، وكلها تُفضح سلوكه وتؤكد ما جاء به إدريس. وعندئذ يكون السؤال: لماذا لم يدع السيد كريم على أولئك الذين قالوا بحقه أكثر مما

١ - زياد حافظ، «من ثقافة الهزيمة إلى ثقافة الثقة بالنفس»، الآداب، تموز - أيلول ٢٠٠٦.

٢ - Wolfgang Schivelbush and Jefferson Chase, **The Culture of Defeat: On Trauma, Mourning, and Recovery** (New York: Metropolitan Books, 2003)

٣ - طلال سلمان، الهزيمة ليست قدرًا (بيروت: دار السفير، ٢٠٠٠)

٤ - سماح إدريس، «خُصونا من هذا النقد الذاتي»، الآداب، آب - تشرين الأول، ٢٠٠٥.

قاله إدريس؟ والجواب واضح، وهو أنّ الدعوى هي لإسكات صوت ما زال يعلو فوق صوت الغوغاء والضجيج الإعلامي المرافق لعملية «التحرير» ونشر «الديمقراطية» في العراق، وخاصةً في كردستان. وهذا ما نرفضه، نحن أصحاب المشروع النهضوي الموحدوي العربي، وسنستمرّ في المسيرة نفسها التي اختارتها مجلة الآداب والدكتور سماح إدريس.

أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت،

٢٠٠٨/٢/٥، www.dcters.org



الدعوى ضدّ الآداب: إرهابٌ ضدّ الكلمة العربية الشريفة

فتحي بالحاج

الدعوى الموجهة ضدّ مجلة الآداب وسماح إدريس تُكشّف عن رغبة الحقد الدفينة لدى مثقفي الاحتلال في تكميم الأفواه المناضلة وإرهابها بأساليب التوائيّة بعد أن اكتشفت الحقائق... عوض أسلوب الجدل والسجال وحقّ الردّ الذي عودتنا إيّاه السجلات الفكرية والسياسية في الساحة الفكرية العربية على الرغم من ضيق المساحات التي يُسمح فيها مثلُ ذنُوكِ الجدل والسجال.

إنّ استهداف الآداب، ومن ورائها لبنان، ليس محض مصادفة، وليس مجرد ردّ فعل غاضبٍ لشخص كُشفت أوراقه وملاّت المواقع الإلكترونية الأعيىه باسم الثقافة والمثقفين. فلبنان من المساحات العربية القليلة التي يُسمح فيها بهذا النوع من الجدل والجدال: إنه متنقّسُ الوطن العربي بعد أن خنق الاستبداد رتنيّه في ما تبقى من الوطن... مع بعض الاستثناءات القليلة. لذلك نقول إنّ استهداف الآداب هو استهداف لها مش الحرية الذي اكتسبه المثقف العربي في هذا الوطن الكبير.

سماح إدريس في مقالته لم يتناول شخصاً بعينه، بل ضربَ أمثلةً من مثقفين عرب ترتد الثقافة العربية خوفاً ورعباً من ذكر أسمائهم، وتنتفض أجساد مؤسسي نهضتنا العربية المعاصرة في قلوبهم لو بلغهم ما اقترفوه في حقّ نهضتنا العربية المغدورة. فمنهم من اختاروا الردّ على إدريس في مواقع أخرى، بالرغم من أنّ الآداب كانت مفتوحة لردودهم؛ ومنهم من لا ذوا بالصمت؛ لكنّ هناك من اختار أسلوب التخويف والترهيب واستخدام سلطة المال في وجه قلعة فكرية تعيش على مساهمة قرّائها وتبرعاتهم... قلعة اختارت طريق الشرف والكرامة، فأعطت للكلمة كنهها ومعناها، واختارت أن تترجم الكلمات أفعالاً، لا أن تكون مدخلاً إلى التزوير والاستيلاء.

إنّ الدعوى ضدّ الآداب وسماح إدريس تتجاوز في أبعادها لبنان إلى الوطن العربي الحزين، المكبل بسلاسل الاستبداد، لإسكات كلّ من يفكر، وكلّ من يكتب في أيّ بلد عربي، وكلّ من تسوّل له نفسه طرح أسئلة حول أشباه المثقفين الذين أثروا باسم الديمقراطية وباسم حقوق الإنسان وباسم الحداثة والمعاصرة. الدعوى محاولة قنّاص تعود اغتيال الثقافة (...). إنّها ضربة تستهدف الصوت المقاوم الشريف في ثقافة عربية تسعى - بالرغم من الجراح - إلى الإفلات من قبضة التقليد والاستبداد والهيمنة.

الآداب ليست أية مجلة فكرية من المجالات العديدة المنتشرة في الوطن. إنّها مدرسة تدرب فيها المناضلون الذين يستخدمون سلاح القلم والكلمة، ومنبر مفتوح لكلّ الأصوات، على صفحاتها تُناقش قضايا الأمة بحرية ومن دون مقص. إنّها لسان الأمة وضميرها. ولا بدّ في هذا السياق من أن نثمن الدور الذي لعبه سماح إدريس ومن حوله فريق العمل في مواصلة حمل مشعل الآداب.

بالنسبة إلى الجيل الجديد مثلي، فإنّ علاقتنا بمجلة الآداب علاقةً حديثة. فقد كنّا نسمع عنها، وكانت المقالات المنشورة فيها تأتي تحت الإبط، إذ لم تكن تباع ولم تكن نعثر عليها بسهولة، خصوصاً في فترات الانغلاق في تونس. أذكر أنّ اكتشافنا لهذه المجلة ودورها الخطير كان في باريس: ففي ١٩٩٦ كنتُ أبحث عن مقال لمفكرنا المرحوم الدكتور عصمت سيف الدولة، «المقاومة من وجهة نظر قومية» (المقال نُشر سنة ١٩٧٠)، وكان الهدف مجرد تصوير مقال. لكنّي حين رحّْتُ أتصفّح بعض أعدادها، اكتشفت الدور الخطير الذي لعبته هذه المجلة في الفكر العربي المعاصر. وامتدّ اللقاء أسابيع طوالاً وأنا أطلع على ما نُشر في أخصب فترة من فترات حياة أمتنا المعاصرة، أحاول الربط بين ما كُتب وبين ما جرى، فاكتشفت أنّ الآداب كنزٌ كبيرٌ لكلّ متناول لهذه الحقبة، وأنها من المفاتيح الأساسية لفهم ما جرى وطبيعة القوى والرموز الفكرية التي فعلت. وعلينا أن نحمد الله أنه في زمن الانهيارات الكبرى ما تزال مجلة الآداب صامدةً إلى الآن.

لذلك نرى أن استهداف الآداب الآن محاولة أقل ما يقال فيها إنها خسيصة وإرهابية، طبقاً لقواعد القانون والفكر والأخلاق، تريد أن تأتي على الكلمة ونبلها وتقضي على الفكرة وإشعاعها.

لقد فشلنا في الدفاع عن مكتبة بغداد ومتاحفها ومعالمها التاريخية. فلنوحّد جهودنا للدفاع عن حقنا في التفكير. فيا أيّها المثقفون العرب الشرفاء، رُتّبوا على هذا الاعتداء الذي يمارس على الآداب. إنّ الدفاع عنها وعن سماح إدريس معركة من المعارك التي تخوضها ثقافتنا ومثقفوها ضد التقليد والاستبداد والهيمنة.

رئيس المنتدى الثقافي العربي الأوروبي بفرنسا،

٢٠٠٨/٢/٦، www.diwanalArab.com



محاكمة الآداب

عمر نشابة

تعدّ غداً محكمة المطبوعات في قصر عدل بيروت جلسة للنظر في دعوى قضائية رفعها فخري كريم ولي، بواسطة وكيله المحامي أحمد الزين، بحق مجلة الآداب ومديرها المسؤول والكاتب الزميل سماح إدريس بتهمة القذف والذمّ. موضوع الدعوى افتتاحية مجلة الآداب العدد ٥ - ٦ أيار - حزيران ٢٠٠٧ بعنوان «نقد الوعي النقدي»: كردستان - العراق نموذجاً».

يذكر المحامي الزين في نصّ الدعوى القضائية حرفياً: «وليفرغ كلّ ضغينته، يتوقّف السيد سماح إدريس عند شخص السيد فخري كريم ليسأل: وهل يعرف المدعوون إلى مهرجان المدى من هو مدير مهرجان المدى، الأستاذ فخري كريم؟» لقد سمّح وكيل كريم لنفسه بأن يعتبر أنّ في نفس سماح إدريس «ضغينة» ضدّ موكله، استناداً إلى إستنتاج لا إلى وقائع. على أيّ حال، هل يحاسب القانون مجلة الآداب على مشاعر كتّابها؟

استنتاج المحامي زين لا يتوقّف عند تحليلاته البسيكولوجية، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، فيعتبر أنّ إدريس عرف بالآديب المناضل فخري كريم كسارق لأموال الحزب الشيوعي العراقي وأموال مجلة النهج وأموال دار المدى. لكن لا وجود لكلمة «سارق» في افتتاحية الآداب، بل يطرح إدريس أسئلة عن مصير أموال الحزب الشيوعي العراقي مشيراً إلى أنّ الجواب عن هذه الأسئلة معلوم لـ «أيّ شيوعي عراقي مخضرم ونظيف».

وإذا كان في ذلك تلميح إلى مسؤولية كريم في فقدان أموال حزب عريق، فماذا يُعتبر ما نشرته جريدة المدى نفسها بحق المفكر والسياسي اللبناني معن بشور، والنائب السابق والثوري نجاح واكيم، والمنقّف والناشر خير الدين حسيب، وغيرهم من الذين نعتهم المدى بـ «رُمر عناصر المخابرات العراقية السابقة والمستفيدين من مدفوعاتها»؟

باحث جامعي وقانوني وصحافي،

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٢/٦



حين يرتدي الجلاد قناع ضحاياه لخلط الثقافي بالجنائي

علاء اللامي

يريد البعض حصر موضوع مقاضاة فخري كريم، الذي يصف نفسه بكبير مستشاري رئيس «الجمهورية العراقية»، لمجلة الآداب اللبنانية التنويرية العريقة، ولرئيس تحريرها ومديرها المسؤول، بثنائية «جواز أو عدم جواز» اللجوء إلى القضاء كأسلوب متحصّر في حلّ الخلافات والتعديّات. والواقع أنّ أكثرنا يؤيد أسلوب التقاضي عن حوادث وقضايا جنائية بحثة في المحاكم؛ فعكس ذلك يعني حلّ القضايا الجنائية وغيرها على طريقة الغرب الأميركي «الكابوي»، أو التكفير الديني المعاصر، حيث تكون الكلمة الأولى والأخيرة لِرصاصة المسدّس وطعنة الخنجر. ومن جهة أخرى، فمن البديهي أن يتبنّى المنقّف الحدائث أسلوب مجابهة الفكرة بالفكرة، والمقالة بالمقالة، ويرفض أسلوب الردّ على الفكرة بالرصاص أو الخنجر، وكذلك بأصفاة القضاء الجنائي الذي استغلّ ضدّ المفكرين والكتّاب في مناسبات كثيرة وصلت حدّ الدعوة إلى هدر الدم وتطليق الأزواج القسري. والأسماء كثيرة عربياً، لننتدكر منها فقط نصر حامد أبو زيد...

فهل نحن - هنا - إزاء شأن قضائي وجنائي بحث، أم نحن في خضمّ صراع يمتّ إلى ما هو ثقافي وفكري أكثر مما يمتّ بصلّة إلى أيّ شأن آخر؟

سيحتج البعض بأنّ للموضوع علاقةً بجنحة القذف والشتم العلني والاثام بالسرقه وغير ذلك مما يدخل في الباب الجنائي. لكنّ لتتساءل: كم هو عدد القضايا التي ستثار في المحاكم اللبنانية وغير اللبنانية إن عمده كلٌّ من ورد ذكره في مقالة أو دراسة أو كتاب إلى هذا الشكل النقدي أو ذاك، فقصص جملةً من هنا وعبارةً من هناك، ليخرج إلى المحكمة بقائمةٍ لنماذج يراها هو من باب القذف والشتم والاثامات الباطلة، ويراهها كاتبها من قبيل النقد والتفكيك والاستنباط العقلي؟

بالعودة إلى موضوع مقاضاة فخري كريم لمجلة الآداب والقائمين عليها، يعتقد كثيرٌ من المثقفين العراقيين، وبخاصة من المناهضين للاحتلال، أنّ المدعي فخري كريم يوجّه إليهم، وإنّ بشكل غير مباشر، رسالةً تهديديةً واضحةً لم يجرؤ أحدٌ، لا هو ولا أيّ مستشار حكومي في نظام المحاصصة الطائفية والعرقية الذي صنعه الاحتلال، على توجيهها حتى الآن، ففضلوا البقاء في موقع الدفاع أو الصمت أو المهمة التي لا يفهم منها خيرٌ ولا شرٌّ. إنّ رسالة كريم إلى المثقفين العراقيين المناهضين للاحتلال واضحة، وهي موجّهة أيضاً إلى زملائهم العرب الذين تضامنوا معهم - ومنهم، بل وفي مقمّتهم، د. سماح إدريس ورفأه. وباسم هذه الشراكة المشرّقة، سأعطي لنفسه الحقّ في تناول قضيتين (أو «مخالفتين» بعبارة دعوى فخري كريم) وردتا في لائحة اتهاماته ضد د. سماح إدريس والآداب.

الأولى تتعلق بنسبة جرائم السطو (على أموال مؤسسات وجمعيات) إلى المدعي، واتهامات أخرى لم نجد لها سنداً أو أساساً في مقالة إدريس. أما بخصوص تساؤلات إدريس عمّا آلت إليه أموال بعض المؤسسات، فإنّه لا يعدو أن يكون مكرّراً ومقتبساً لما قيل ونُشر في كتبٍ موثّقة ومقالاتٍ كثيرة صدرت بعضها منذ عشر سنوات وأكثر. وسنكتفي لضيق المجال بمصدر واحد هو كتاب مذكّرات القيادي الراحل في الحزب الشيوعي، ورفيق فخري كريم في قيادة الحزب لعدة سنوات، الأستاذ رحيم عجينة. وكان عجينة أوّل من سلط الضوء على اتهام فخري كريم بالسطو على أموال ومعدات مؤسسات وجمعيات، مع أنّ هذا الأخير لم يوجّه إليه اتهاماً رسمياً في القضاء. وسنورد الآن مقطعاً من مذكّرات السيد عجينة حرفياً مع الاعتذار لطول الاقتباس للضرورة:

«عند تدقيق مالية الحزب في اجتماع اللجنة المركزية [للحزب الشيوعي العراقي]، ظهر أنّ مجلة النهج، التي أعلن عند صدورها أنها مجلة الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، وكما ينعكس أيضاً في طبيعة مجلس تحريرها، هي استثمارٌ وملكيّة خاصة تعود إلى فخري كريم، وكذلك مركز الأبحاث للدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الأمر الذي كان مفاجأةً للعديد من أعضاء اللجنة المركزية، وأنا من بينهم... وعندما طُرح الموضوع على المكتب السياسي، سألت سكرتير الحزب والأعضاء الآخرين إن كانوا على علم بذلك، فأكدوا الحقيقة. تساءلت عن سبب عدم إعلان الأمر في اجتماعات اللجنة المركزية، لكنني لم أحصل على جوابٍ شافٍ سوى التأكيد على أنّ المجلة تُعدّ منبراً، وهي شأنٌ خاصٌ ولا دخل لهم فيه. طرحت عدداً من الأسئلة، منها: لماذا لا يعرف أعضاء اللجنة المركزية بهذا الأمر؟ هل النهج لم تكن على حساب مجلة الثقافة الجديدة، المجلة المركزية للحزب؟ هل النهج سحّبت عدداً من كوادر الحزب الإعلاميين وحوّلتهُم إلى استثمارٍ خاصٍ بأحد قادة الحزب؟ هل يجوز التداخل بين الاستثمار الخاص والنشاط الحزبي؟ وهل مثل هذا التداخل قد حدّث وضاعت الحدود بين مجلة النهج والنشاط الحزبي؟ كيف نفسّر زجّ عدد من منظمات الحزب وأعضائه في توزيع المجلة والاتصال بالأحزاب الشيوعية والتقدمية لتسجيل اشتراكات في النهج بناءً على تكليف حزبي؟ كيف نفسّر وجود عزيز سباهي (وهو كادر حزبي ثقافي) في مجلة قضايا السّلم والاشتراكية ممثلاً لـ النهج، وكيف يجري ذلك؟ وبأي صفةٍ وتكليفٍ يطلب فخري كريم مني الإبقاء على عزيز سباهي في المجلة؟»

ثم يورد عجينة رأياً لقيادي آخر في الحزب هو زكي خيري، الذي وُصف يوماً بالرجل الثاني في الحزب، وهو رفيقٌ قديمٌ من رفاق المؤسس فهد، قال فيه: «إنّ صدور مجلة النهج يعكس التناقض بين فخري كريم وعبد الرزاق الصافي، الذي لم يُتَح للأول التصرف كما يريد في الإعلام الخاص بالحزب.» وهذا كلّه يشير إلى أنّ فخري كريم كانت له مطامعُه ومخططاتُه القديمة لاستغلال إعلام ومؤسسات الحزب والسيطرة عليها مالياً. ومن الطريف أنّ أصابع فخري كريم لم تستثنِ المفكرين العرب من محاولات استغلال أسمائهم وزجّهم في أعمال سخرة فكرية يجني من ورائها أموالاً طائلة. وكما استغلّ كوادر الحزب الذي هو عضو فيه، فقد استغلّ اسم المفكر اليساري المصري محمود أمين العالم وزجّ به عضواً في مجلس تحرير مجلة النهج من دون علمه أو موافقته كما يُخبرنا عجينة في مذكّراته.

ويروي عجينة أنّ موضوع استثمار مجلة النهج أثير قبل أحد اجتماعات قيادة الحزب التي حضرها فخري كريم، حيث هاجم كريم منتقديه أو المطالبين بتوضيح حقيقة مجلة النهج، وهل هي استثمارٌ حزبيٌّ أم شخصيٌّ للمذكور، ومنهم مثلاً سليمان اسطيفان ورفيق آخر يُرمز إليه بـ «ن.ب.» فما كان من فخري كريم إلا أن شتمهم، كما يتقل عجينة حرفياً، بقوله إنهم «عديمو الخلق وأبناء شوارع.» وللخروج من حالة التداخل وإطفاء تهم الاستحواذ والسرقه والاستغلال والسخره، وجدّ فخري كريم حلاً «عبقرياً» هو أن يغيّر اسم المجلة من النهج إلى المدى - اسمها الحالي وقد باتت مؤسسة كبيرة -

«كي لا يتقول عليه أحد في المستقبل... وأقنعتني هذه اللقطة العريضة من النقاشات، أكثر من السابق، بأن العمل مع هذه التشكيكية لم يعد ممكناً بالنسبة إليّ.» كما يرد في كتاب عجيبة.

صدرت مذكرات الراحل رحيم عجيبة، كما أسلفنا، قبل عشر سنوات في بيروت ذاتها [عن دار الكنوز الأدبية، بيروت - الآداب] وقد علّق عليها واقتبس منها الكتابُ والصحافيون كثيراً، فلم نَسْمَعْ أنّ فخرى كريم قد بادرت إلى وضع قناع الضحية وطالب بمقاضاة أحدهم، كما يفعل اليوم مع سماح إدريس.

أمّا بخصوص المخالفة الثانية بحسب لائحة اتهامات فخرى كريم، أيّ تعرّض إدريس للطالباني بتهمة «السعي إلى شراء ضمائر المثقفين والصحفيين العراقيين العرب وكَمّ أفواههم عن قول الحقيقة»، فهي، إن صدّق ورودها بهذا الشكل، لم تصدر عن إدريس مباشرة، بل جاءت بمثابة تساؤل من الشاعر العراقي سعدي يوسف، ولم يفعل إدريس سوى أن تساوَقَ مع تساؤل هذا الأخير. نقول، مع ذلك، إن صدّق ورودها بهذا الشكل، فهي لا تعدو أن تكون وجهة نظر، أو رسداً ثقافياً نقدياً لمحاولة «سعي» إلى فعل الشيء، لا أكثر ولا أقل. وإذا كانت هذه العبارة تستدعي من الطالباني «كبير مستشاريه» مقاضاة كاتبها، فما تراهم فاعلين بالأميركي مايكل روبن، خبير سياسات الشرق الأوسط في معهد المشروع الأميركي (AEI)، الذي كَتَبَ قبل أيام قليلة فقط مطالباً إدارة بوش بفك تحالفها مع الأحزاب والمليشيات الكردية وإسقاط قيادة الطالباني والبرزاني، متهماً إياهما بسلسلة طويلة من التهم، نقتبس منها حرفياً قوله بخصوص الديمقراطية المزعومة التي يتشدقان بها: «إن الحزبين الرئيسيين الكرديين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، لا يسمحن بأيّ تحدٍّ انتخابي جدّي... لم يكن لا البارزاني ولا الطالباني ديموقراطيين؛ فخلال السنوات ١٩٩٤-١٩٩٧، انتهك كلا الزعيمين بشكل كبير حقوق الإنسان في الحرب الأهلية التي خاضها أتباعهما، والتي يصحّ أن نسميها حرب السليمانية - أربيل.» ويتهم الخبير الأميركي الطالباني والبارزاني بتنفيذ إعدامات عاجلة بسجنائهما من الطرفين، وجميعهم من الأكراد. وهناك ٣٠٠٠ سجين كردي لم يأت لهم أيّ ذكر حتى الآن في سجلات الطرفين، وهم مجهولو المصير من جانب عوائلهم، التي تُعرف فقط أنهم كانوا أسرى لدى الطرف الكردي الآخر خلال الحرب التي دارت لسنوات بين الحزبين المتحالفين اليوم... فيما تُروى تفاصيلُ بشعة عن أعمال إجرامية نفّذها الطرفان بقطع أذان الأسرى وثقب رؤوسهم وتعذيبهم بطرق مختلفة لأغراض الترهيب والانتقام. فضلاً عن الاتهامات، والفضائح السياسية، واستشراء الفساد والمحسوبية. ومن ذلك قولُ روبن إن «الطالباني، بصفته رئيساً لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، حوّل الأرض إلى ملكية للاستفادة من أرباحها. وفي واحدة من الحالات المستمرة حتى الآن، فإنه يستخدم Nokan (نوكان)، وهو اسمٌ لتكتل رجال الأعمال في حزبه، كوسيطٍ لترحيل اللاجئين من الأرض التي يرغب [الطالباني] في السيطرة عليها ومنحها جزءاً من رعايته لأعضاء حزبه.» أما بخصوص القضاء والعدالة في جمهورية الطالباني، فيقول مايكل روبن ما يأتي: «ومعروف أنّ كلا الحزبين الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني يسيطران على القضاء، ولا يستطيع لا اللاجئون ولا المواطنون العاديون استخدام أيّ وسيلة لاستئناف قرارات القضاء أو الاعتراض عليها.»

لقد خسر فخرى كريم ذات مرة لقبه الشخصي وانتسابه إلى الشعب الكردي، حين أجبرته عشيرة زنكنة الكردية المحترمة على التخلّي عن اسمها لأسباب معينة، واكتفى منذ ذلك اليوم باسمه الحالي فخرى كريم. فهل يعرف ما الذي سيخسره بسعيه اليائس إلى إخافة أو إخراس صوت تنويري عريق كصوت مجلة الآداب عبر القضاء؟

صحافي وباحث عراقي، جنيف،

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٢/٦



الدعوى ضد الآداب: شهادات من سوريا

سمع معظمنا بالدعوى التي أقامها السيد فخرى كريم على مجلة الآداب. وصدّمتنا لتعرّض هذا المنبر، بإرثه العريق والتقدمي، لحملة تسعى إلى تحويله إلى متهم أمام القضاء اللبناني... وكأنّ تاريخ الآداب، وذاكرة القراء، وأحلامهم، توضع بأسرها في دائرة الاتهام.

رغبنا في أن يكون الملفُ استطلاعاً لآراء مجموعة واسعة من المثقفين السوريين من دون أيّ توجيه من طرفنا. لكنّ الكثير منهم رفضوا المشاركة: فمنهم من اعتذر بسبب موقفه السياسي المتعارض مع توجه الآداب، والمنحاز إلى الطرف الآخر،

ولكنه لا يودّ الإفصاح عن ذلك. وبعضهم، كما نعتقد، يخشى ضمناً خسارة العلاقة مع مؤسسة «المدى» القوية اقتصادياً. وآخرون غزلوا أنفسهم عن الحياة، أو اكتفوا بخلقها داخلياً ضمن إبداعاتهم. وهناك من لا يملك أي اهتمام بالموضوع، ويعتقد أنّ الصراع بين المثقفين أمرٌ يجب الابتعاد عنه. ورفض قسم آخر المشاركة لأنه صديق لكل من سماح إدريس وفخري كريم. والاعتذار الوحيد المبرر الذي وجدناه كان من شاعرة رفضت المشاركة في مهرجان المدى الخامس في أربيل، لكنها لا تريد أن تهجم الذين شاركوا. هذا، وقد قدّم العديد ممن يرفضون المشاركة موقفاً سلبياً من السيد كريم، مبنياً على عدد من ممارساته ومواقفه.

معظم الآراء التي حصلنا عليها سياسيٌ في جوهره، متعلقٌ بالموقف الرفض للمشروع الأميركي وأعوانه. وهناك من كتب من منطلق الوفاء لـ الآداب، لكونها من أهم الرموز الثقافية العربية. وما سبق للتو يتقاطع مع وجهة نظرنا، نحن معدّي الملف، اللذين نرى أنّ جوهر الصراع السياسي يتجلى في هجمة المشروع الأميركي في إطار ما يسميه المفكر عزمي بشارة «الليبرالية الجديدة المتوحّشة» على المشروع القومي العربي - بشقّه اليساري تحديداً. وقد مثلت الآداب طوال عقود حاملاً لهذا الفكر عبر مشروعها التنويري والنقدي. ومن ثم يأتي تعاطفنا من باب الدفاع عن الذات والهوية، لا تعاطفاً مع سماح إدريس بشخصه رغم أهميته أو مع مجلة ودار نشر فقط. ولا بد هنا من أن نؤكد أنّ احتجاجنا على السيد فخري كريم وما يمثله من منصب سياسي لا يؤثر إطلاقاً في احترامنا وتقديرنا للبالغين لجملة المدى أو «دار المدى» ومن عمل أو يعمل فيهما، ومن بينهم أصدقاء حميمون وشعراء أسهموا في تكوين ذائقتنا الجمالية؛ ونخص بالذكر الشعراء: نزيه أبو عفش وبندر عبد الحميد وسعدي يوسف الذي وقف بشكل صارخ ضد الاحتلال الأميركي وعملائه وضد الطالباني بوصفه «مجرم حرب». أعد هذا الملف شاباً وشابةً في سورية مازالا قادرين على الحلم، وما زالوا مؤمنين بذلك التاريخ النضالي الذي تعرّض للكثير من الطعنات والتشويه. فقد أسهم ذلك التاريخ في الحفاظ على القليل من ملامحهما وقدرتهما على النطق ضمن جيل مهمّش. ومن ثم، فإنّ الوفاء لهذا التاريخ هو وفاءٌ لروحيهما وقدرتهما على الخلق والتطوير والنقد والدفاع عن الهوية في مواجهة المشروع الأميركي. ونقول كما قال مارسيل خليفة ذات يوم: «الثقافة حصننا الأخير». ولهذا ندافع عن الآداب بنبض أرواحنا.

كاتبان وناشطان من سوريا،

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٢/٦

يوسف عبدلكي (فنان تشكيلي): من البدايات أن نتضامن مع حرية الكلمة. وأنا أتضامن مع حرية الكلمة الجارحة في زمن الرخاوة، وضياح المعايير، وانحسار قيم الحداثة والتقدم، وتبعثر الحدود، وتهافت أوضاع العرب السياسية والثقافية أمام مدّ القمع العسكري والديني والهأبائي. ومن له اعتراض على كلام سماح إدريس، فملكنا ملبنة بالأوراق والأقلام، والصحف في كل مكان وعلى قارعة كل رصيف.

منذ عقود مع انحسار المشاريع القومية واليسارية، والحوار يتراجع في المجتمع وفي السياسة وفي الثقافة، وتنتشر أفكار الحزب الواحد، والسلطة الواحدة، عسكرية كانت أو ملكية دينية، وتملأ الساحات منفردة. في هذا المستنقع، إذا رميت حجراً يهتز السطح، وتنتشر الروائح السقيمة لابساً ثوب الحاكم. فعندما يُمنع حوار المواطن مع المواطن، والمثقف مع المثقف، والمواطن مع الحاكم، لا يبقى من جواب على الكلمة إلا هز العصا في وجهها.

لا يمكن شراء كل المثقفين كل الوقت، يا سيد فخري كريم. وكلام سماح إدريس لسان حال الآلاف منذ عقود ممن يفكرون كما يفكر، ويقولون في أحاديثهم ما يقول، ولكنهم لا يملكون الشجاعة لنشره كما فعل. شكراً سماح إدريس.

محمد حمدان (شاعر): يمرّ الواقع العربي بحالة تردّد شديد على الصعد السياسية والاجتماعية والفكرية، مع تراجع المشروع القومي العربي وانحسار الحركات الممثلة له. وتأتي مقالة سماح إدريس ضرورة ملحّة في هذه المرحلة بالذات، لفضح ممارسات النموذج الذي يمثله فخري كريم، الذي يبذل سلاحه بحسب مصالحه الانتهازية. إنّ المعركة الحقيقية الآن هي في فضح التيار الليبرالي الجديد العميل للمشروع الأميركي، الذي جاء أفرادُه من مرجعيات مختلفة يسارية وقومية، ولكنهم حافظوا على العقلية الانتهازية. من المخزي أن يتحوّل شيوعي بين ليلة وضحاها إلى ليبرالي، إذ أي فكر كان يحمل في ما مضى، وأي أفكار بات يحملها الآن؟!

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أنّ أمل هذه البلاد ما زال يقوم على إحياء المشروع القومي العربي وتطويره، لتصبح المواطنة بديلاً من الانقسامات الطائفية والعصبيات القبلية.

قاسم عزاوي (شاعر وطبيب وعضو في المؤتمر القومي العربي): خلال خمسة وخمسين عاماً أخذت الآداب دوراً رائداً في الفكر التقدمي، مع رصد وتنبؤ للحداثة العربية، بالترافق مع مجلة شعر، رغم اختلاف خطيهما. وقد حافظت الآداب على تألقها بالرغم من التحولات المتعددة في مسيرتها، وبشكل خاص في السنوات الأخيرة، إذ ركزت على فتح الملفات الأكثر إلحاحاً في الثقافة العربية عموماً والسورية خصوصاً، ومنها ملفات الرقابة والديموقراطية والعلمانية. وهذا ما منحها خصوصية عالية بين العديد من المجالات الثقافية. والتضامن معها يأتي في إطار التضامن مع خطها المنتزح. وما قدمه سماح إدريس في مقالته يمثل صفة ضرورية للوسط الثقافي بكل نفاقه المتعلق بـ «الحداثة» و«التحرر الذهني» لينساق بسرعة وراء أموات الخليفة.

بالنسبة إلى الدعوى، هناك نقطتان أساسيتان: الأولى: أن الدعوى تُقسم إلى حق شخصي باسم فخري كريم؛ وهذا أمر لنا أن نختلف فيه... وإلى حق عام دفاعاً عن الطالباني بوصفه رئيس دولة عربية؛ وهذه ظاهرة خطيرة ومريضة ومخجلة بحق الثقافة العربية. والأسخف أن يربط فخري كريم اسمه بشكل مباشر ووقع باسم الطالباني، المجرم المشارك في العديد من المؤامرات والمذابح ضد الجميع، بمن فيهم الأكراد. والثانية: جاء في نص الدعوى أن ترخيص الآداب يقوم على أنها مجلة ثقافية، وبالتالي ممنوع أن يكتب فيها أي مقال ذي صبغة سياسية. وهذا تفكير سلطوي قمعي، ويقدم أحط التفاسير لكلمة «ثقافي» لأنه يعزلها عزلاً مطلقاً عن البنية السياسية.

النقطتان السابقتان وحدهما كفيلتان بالوقوف ضد فخري كريم وعملاء الاحتلال الأميركي من وراءه، بغض النظر عن احترامنا البالغ لـ الآداب واقتناعنا بموقفها.

محمد جمال باروت (ناقد وكاتب): الدعوى المقامة دعوى سلطوية غاشمة، مسلحة بالمال، وبعلاقات مشبوهة مع محتلين، على منبر الكلمة المستقلة الذي تمثله مجلة الآداب بوصفها آخر مجلة ثقافية مستقلة - بالاسم والفعل - في الثقافة العربية!

نذير جزماتي (كاتب ومترجم): فخري كريم أتبع الغدر سبيلاً للارتزاق والاعتناء. ومن فضائحه إبعاد الرفيق المناضل الكبير ميشيل كامل لأسباب شخصية عن هيئة تحرير مجلة النهج التي حولها فخري إلى ملك شخصي بالنيابة عن الحزب الشيوعي العراقي، الذي باعته قيادته إلى الأميركيين المحتلين. وسبق لميشيل أن كشف في الجلسة المعقودة في موسكو في ٢٦/١٠/١٩٨٩ (انظر مجلة النهج عدد ٢٩ عام ١٩٩٠) عن حقيقة فخري الذي اتخذ قرار الإبعاد في جلسة سابقة من دون علم الرفيق ميشيل، وربما من دون علم اللجنة: فهو كان ينوب عنها في كل شيء، وبالدرجة الأولى في قبض الأموال وتحويلها إلى (...). كما كشف ميشيل عن المناهج الستالينية البيروقراطية، وقرارات التكفير والتحريم، وبين أن فخري كان رئيساً لمجموعة من الذين استمروا ببدء انتزاع شرعية الممثل الأوحده للماركسيين في هذا البلد أو ذلك، بالإضافة إلى (...) أموال الحزب في المرحلة السوفياتية. وبالتالي فهو أحد مظاهر الأزمة الموقلة التي تجتاح البلدان الاشتراكية والحركة الأممية وأحزابها. ويبدو أن مثل هذا الفساد المطلق ضروري لرئاسة الجمهورية العراقية التي عينت فخري كريم كبير مستشاريها!

محمد سيد رصاص (كاتب): تعلق سيمون دو بوفوار (في قوة الأشياء) على محاكمة روبرت برازيك، الذي كان رئيس تحرير صحيفة موالية لحكومة فيشي الفرنسية المتعاونة مع الاحتلال الألماني، وتزوجت بالحكم عليه بالإعدام وتنفيذه لاحقاً، فتقول: «لقد كانت سيمون وإيل تطالب بأن يمثل أمام المحكمة أولئك الذين يستعملون الكتابة ليكذبوا على الناس. وإني أفهم موقفها؛ فهناك كلمات أشد قتلاً من غرفة غاز، وكلمات سلحت قاتل جوريس، وكلمات دفعت سالنغرو إلى الانتحار. ولم تكن القضية في أمر برازيك قضية جريمة رأي؛ فهو، بوشاياته وبندائه للقتل والإبادة، قد تعاون تعاوناً مباشراً مع الغستابو.»

للأسف، لا نجد عندنا حالة مشابهة لتلك الفرنسية تجاه عهد فيشي، بل يبدو من تجربة السنوات الخمس السابقة من عمر الاحتلال الأميركي للعراق أن هناك تطبيعاً ذهنياً مع ظواهر مثل أحمد الجلبي. فلا يرفأ جفن أحد في الفضائيات والصحف العربية عندما تُلغظ عبارات مثل «رئيس الوزراء المالكي» أو «الرئيس الطالباني»، وكأن هذه التسميات أو الألقاب تعبيراً عن سلطة فعلية!

لا يشمل هذا كثيراً من العراقيين فقط، بل يمتد أيضاً إلى أغلب المثقفين العرب والكثير من الساسة المعارضين، وإن كان أغلب هؤلاء مما يسمى «التيار الليبرالي الجديد»، مع أن معظمهم لا يعرفون شيئاً عن الليبرالية ولم يسمعوها بلوك ومِل:

فالأمر ليس أكثر من ركوب موجة عالمية، تماماً - وأحياناً عند الأشخاص أنفسهم - كما كان الأمر مع الماركسية السوفياتية بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٥.

في ظلّ وضع كهذا، يجد الناشر والسياسي العراقي فخري كريم نفسه في حالة وضع هجوميّ تجاه إنسان عربيّ معادٍ للاحتلال الأميركي مثل الكاتب سماح إدريس؛ فيما كان المتعاون الفرنسي مع الاحتلال الألماني في وضعيّة المنكسر النفسي أمام المقاوم الفرنسي للاحتلال، حتى في ذروة انتصارات الألمان.

لا يأتي هذا الوضع عند كريم من قوة الجنرال بترابوس في بلاد الرافدين فقط، بل أيضاً من أولئك الكُتّاب العرب الذين احتشدوا عنده يومها في ذلك المهرجان بأربيل، والذين يمثّلون أسماءً لامعةً في الصحافة والثقافة عند العرب... هذا إذا لم نتحدّث عن الكثيرين من الذين لم يذهبوا (أو لم يُتَّح لهم ذلك) إلى هناك ويتملّكهم «الاتجاه الأميركي»، وهم يحتلون الآن واجهات السياسة والثقافة والأدب في أكثر من عاصمة عربية.

المفارقة في هذه القضية تتجاوز حدود الشخصين، لتصل إلى حدود الفرق بين بغداد (والعرب) تحت الاحتلال الأميركي، وأوضاع الفرنسيين تحت الاحتلال الألماني، وكلّ شعب تحت الاحتلال في العصر الحديث. ولقد حان الوقت لكي ينظر العرب إلى أنفسهم من خلال المرآة!

ملاحظة شخصية: المسألة عامة وتتعلق بالآراء. ولكي لا أفهم خطأً، فإني أسجّل هنا أنّ تعامل الناشر فخري كريم معي من خلال مجلة النهج كان أفضل من تعامل الناشر سماح إدريس عبر مجلة الآداب.*

حسبية عبد الرحمن (روائية): إنّ التعاطي مع المسألة المثارة بين السيدين إدريس وكريم يعيد طرح السؤال القديم عن المثقف ودوره وعلاقته بالسلطات الحاكمة. ذلك لأنّ كريم يؤدّي دور مستشار الرئيس الطالباني (وأنا لست في معرض انتقاد سياسة الطالباني أو غيره)، فخرس حياديته تجاه الانتقادات التي توجه إلى «السلطة الحاكمة» تحت ظلّ الاحتلال الأميركي. ولم أكن أتمنى له، أو لغيره من المثقفين، الالتحاق بالنظم الحاكمة، وذلك لكي يبقى المثقف عينا راصداً للأخطاء وضميراً للناس.

من المستغرب ردة فعل السيد كريم العنيفة؛ فهذه ليست المرة الأولى التي يثار اللغط حول اسمه، وقد سبق وقرأنا كتابات متعددة في الإنترنت عن كوبونات النفط، وأموال الحزب الشيوعي العراقي (وعلى الحزب الشيوعي أن يقول رأيه)، فلماذا إثارة الدعوات القضائية بوجه د. إدريس، والسيد كريم يستطع الرد؟ أظنّ أنّ الأمر أصبح يستحقّ بذلّ الجهد منه لتبيان الوقائع إذا كانت التهم تزعمه، أو تجاهلها وكأنها لم تصدّر.

فاتح جاموس (ناشط سياسي وكاتب): من العبث الهرب من هذه المعركة السياسية - الثقافية مهما كانت الأسباب؛ فلا معارك ثقافية صرفة أبداً. وما كتبه إدريس هو في جوهر هذا العنوان، كما أنّ المهرجان الذي جرى في أربيل ينضوي بامتياز تحت هذا العنوان. ولا يحقّ لإدريس أن يستغرب لجوء كريم إلى «القضاء اللبناني» مادام كريم شخصاً سياسياً أولاً، ويعمل في الثقافة ثانياً، ويريد أن يطوّر معركته مستخدماً كلّ «أسلحته» ثالثاً.

كثير من القوى، وبخاصة اليسار الجديد الذي اكتوى طويلاً بنار الاستبداد والعدوان الخارجي، كان يتمنى في كثير من اللحظات أن تكون مثل هذه المعارك في حينه واضحة. لكنّ العلاقات التحالفية، بحجة «الحاجات السياسية» للعديد من القوى، ولاسيما الشيوعية (الرسمية)، جعلت مثل هذه المعارك محدودة وملتبسة. الكثير من هذه القوى التجأ إلى نظم استبدادية، وطلب معونتها، ولم يمارس أيّ عملية تضامن مع العديد من القوى التي مورس عليها قمع تلك الأنظمة. بل كنّا نتمنى أيّ مستوى من العلاقة بين بعض هذه القوى في سورية ومنظمة قوى المعارضة العراقية التي لجأت آنذاك إلى سورية. الآن، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقيام «ربّ أرضي» هو الإدارة الأميركية، يُراد مرةً أخرى أن تكون مثل هذه المعارك ملتبسةً وغامضة.

كم أتمنى أن تُطرح كلّ المسائل للجدل السياسي الثقافي. وكم أتمنى على من يعرف الحقائق المتعلقة بالتهم والشكوك المثارة الآن أن يدلي بدلوه، ما دام الأمر قد فُتح وغداً أمام القضاء اللبناني.

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٢/٦



◆ - لا يُذكر رئيس التحرير أيّ إساءة وجهها إلى الصديق رصاص، لكنّه يعتذر في أيّ حال احتراماً لموقفه ونضاله الطويل. (الآداب)

لا أدري لماذا حَطَرَ على بالي عنوانُ الكتاب المشهور، كلُّ رجال الرئيس، الذي تمَّ تحويله إلى فيلم صار من روائع السينما الكلاسيكية، وأنا على وشك الكتابة عن الدعوى التي رفعها فخري كريم، رجل الأعمال ومستشار رئيس حكومة الاحتلال في العراق، ضدَّ المثقف سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الأرباب، الذي كتب افتتاحيةً في الأرباب عنوانها: «نقد الوعي النقدي»: كردستان - العراق نموذجاً.»

كلُّ رجال الرئيس هو عنوانُ الكتاب التحقيقي الصحافي عن فضيحة ووترغيت، وهو مأخوذٌ من أنشودة مشهورة للأطفال تتحدّث عن بيضة لها رأسٌ وملامحٌ رجلٍ اسمه هامتي دامتي. تقول كلماتُ الأنشودة المضحكة: «هامتي دامتي جلسَ على الجدار. هامتي دامتي سقطَ سقطاً كبيرة. كلُّ أحصنة الملك، وكلُّ رجال الملك، لن يتمكّنوا من إعادة هامتي دامتي إلى ما كان عليه.» هذا، وقد استخدم الصحافي بوب وودورد، الذي ساهم في كشف الفضيحة، العنوانَ للإشارة إلى شخصية الرئيس الأمريكي الراحل ريتشارد نيكسون واستحالة إعادة الثقة به سياسياً وأخلاقياً بعد الخراب الذي ألحقه به الفضيحة الكبيرة. وهو ترميزٌ يصلح لحال رئيس حكومة الاحتلال في العراق ومستشاريه من مثقفين وتجارٍ وسياسيين، وإن كانت الحدودُ الفاصلةُ بين التصنيفات الثلاثة غير واضحة في معظم الأحيان.

إلا أنني أدرك أيضاً أنني قد أظلم نيكسون إذا ما حاولت اقتباسَ المثال لتطبيقه على إقليم كردستان واستخدامه للدلالة على الفساد المستشري هناك، ودور مستشاري الرئيس العراقي من مثقفي الاحتلال، الواقفين مثل كمامة الأفواه إزاء كلِّ صوت حرٍّ مستقلٍّ يحاول أن يتساءل أو يكتب بحثاً، مهما كان موثقاً وأكاديمياً، عمّا يجري في ذلك الجزء من عراقنا. فنيكسون كان يمتلك من الحسِّ السياسي والأخلاقي ما يكفي لدفعه إلى الاستقالة، وهي ميزة غائبة تماماً عمّن ارتبطوا بالاحتلال منذ غزو العراق في العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، باستثناء اثنين أو ثلاثة. وكلُّنا يتذكّر كيف التزم مثقفو الاحتلال ومستشارو الرئيس الصمتَ عندما صدر الحكمُ بالسجن ثلاثين عاماً بحق الباحث والكاتب كمال سيد قادر لأنّه كتب مقالاً عن الفساد في كردستان، ولم يطلّق سراجه إلا بعد حملة إعلامية عالمية فضّحت زيفَ حرية الصحافة والإعلام في كردستان الديمقراطية.

على الرغم من ذلك، أرى أنّ رمز أنشودة الأطفال صالحٌ للاستعارة. ذلك لأنّ منظومة الاحتلال، وبعد مضيّ خمس سنوات تقريباً من الانتهاكات والجرائم والإبادة الجماعية، لا تزال هي ذات البيضة المكسورة على الأرض، ولن يتمكّن كلُّ مستشاري الرئيس وكلُّ مثقفي الاحتلال من إصلاحها، مهما أنفقت إدارة التمويل الأمريكية من مليارات الدولارات!

وهنا علينا أن نشكر مستشار الرئيس لأنّه نجح حيث فشل الكثيرون عندما تمكّن، أخيراً، من دفع المثقفين المحايدين أنفسهم إلى الإشارة بصوتٍ جماعيٍّ إلى أنّ البئر التي يستقي منها الدعم، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر، ذات رائحة تعوق النفس الطليق وتُخنق الصوت الحرّ. ولن أتحدّث هنا عن أموال الحزب الشيوعي، واشتراكات الرفاق المقنطعة من روايتهم أينما كانوا في زمن العمل في بقاع المنفى، ولا عن الميزانية التي اختفت في سنوات تشبّث قيادة الحزب؛ فبالإمكان الرجوع إليها في المذكرات والكتب والمقالات العديدة المكتوبة من قِبل رفاق فخري السابقين. ولكنني معنيّة هنا بالتساؤل عن مصدر ملايين الدولارات المكرّسة لصرف المخصّصات، وإصدار الكتب والمجلّات، واستضافة منات «المثقفين العرب» والعراقيين في مهرجانات واحتفالات عديدة يُصرف عليها ببذخ يماثل بذخ النظام السابق ومهرجاناته التي بلغت قمة الابتذال يوم حضرها ألف شاعر عربي وعراقي... مع ملاحظة نقطة اختلافٍ أساسية: وهي أنّ النظام السابق كان يملك ميزانية دولةً نفطية، بينما يدعي فخري كريم أنّه «مثقف وناشر»... ونحن نعلم جميعاً كم هم فقراء مثقفونا وكيف ينام ناشرونا على أكوام الكتب غير المبيعة!

وأنا معنيّة، أيضاً، بالتساؤل من باب معاملة الأشخاص والمؤسسات والأحزاب وفق تعريفها لنفسها. فإذا كان النظام العراقي الحالي ديمقراطياً منتخَباً، حسب ادّعاء المنضويين تحت رايته، فإنّ عملية المساءلة والموازنة هي من خصائص النظام الديمقراطي التي تميّزه عن النظام الدكتاتوري. ومن ضمن هذه العملية يتوجّب على جميع الجهات المشاركة في الحكومة الديمقراطية - بدءاً من المسؤولين وأعضاء البرلمان، إلى كلِّ العاملين في المجال العام من أحزاب واتحادات ومنظمات ومؤسسات مجتمع مدني - الإعلان عن مصادر تمويلها، أوطنية كانت أم أجنبية، ومهما كانت قيمة التمويل. وإذا كانت الديمقراطية الأميركية هي المثلّ المحتذى به من قِبل الرئيس ومستشاره، فإنّ الأولى بالرئيس أن يكون أول من يعلن عن مصدر ثروته وقيمتها، وأن يحذو مستشاره حذوه، من أجل ترسيخ أسس الديمقراطية التي يناديان بها، وليبيّن الطالباي ورئيس مستشاريه للشعب العراقي، بشكلٍ عمليٍّ، إيمانهما بالديمقراطية التي يتحدّثان عنها بكرة وأصيلاً. وهل هناك طريقة أفضل من أن يقدم المستشار نصيحته للرئيس بأن يُصدر مرسوماً رئاسياً يأمر فيه بالكشف عن مصادر الثروات والتمويل في حكومته (الديمقراطية) وحزبه (الديمقراطي) لإسكات كلِّ الإشاعات والأقاويل التي يبثّها «الارهابيون

القوميون الفاشيون السُّنة الصّداميون المستلمون لكوونات النفط؟ وهل هناك طريقةً أفضلً لتنظيف سمعة الأحزاب العراقية كلّها - خاصةً وأنته يتمتّع بمنصب رئيس الحكومة العراقية وليس رئيس حزب كردي فحسب - من الفساد المالي والإداري الذي بات كالهواء المستنشَق بحيث صار العراقُ من أكثر الدول فساداً في العالم؟!

والى نظام العمل في مجال تمويل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الثقافية والنسوية والتعليمية وغيرها، أعود لأوضح أنّ النصيحة الأولى التي يجب اتّباعها في مجال فهم طبيعة عمل هذه المنظمات ومصادقية برامجها المعلنة هو معرفة مصدر التمويل... أو حسب التعبير الأمريكي: اتبع المأل لتعرف السياسة!

ولعلّ متابعة الحرب الأهلية بين الحزبين القوميين بقيادة البارزاني والطالباني في إقليم كردستان، في فترة التسعينات، والتي أدت إلى قتل آلاف المدنيين الأبرياء، وتخلُّها استنجاؤ البارزاني بصدّام حسين والجيش العراقي لحمايته من بيشمركة الطالباني، هي أفضلُ مثال على مبدأ «اتبع المأل...». فقد ثابّر الطالباني، رئيسُ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، على الإشارة إلى أنّ أموال الجمارك التي استولى عليها حزبُ البارزاني هي أحد أسباب الاقتتال، إضافةً إلى تعقيدات الصراع الإيراني - التركي - العراقي - الأميركي في وقتها. فهو يقول في رسالة بخطّ يده رداً على رسالة بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ وتُشرت في كتاب الحركة الكردية المعاصرة لعبد القادر البريفكاني: «إنّ القتال هو أمّ الجمارك، وبالذات بسبب إصرار البارزاني على الاستيلاء على واردات جمرک زاخو». ولفهم طبيعة توزيع الثروة المتنازع عليها من قبل الحزبين الكرديين، من المفيد قراءة الأمر الذي أصدره كوسرت، رئيسُ الوزراء، بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٦، إلى وزارة المالية - قسم الجمارك، وجاء فيه: «من الآن فصاعداً، توضع ٥٠ بالمئة من عائدات الحكومة في جميع أنحاء كردستان في حسابٍ خاصٍ في مصرف أو مصرفين. ويجري سحبُ هذه المبالغ المودعة لتغطية الاحتياجات الإدارية العامة وللمكتب السياسي ولميزانية المكاتب من قبل شخصين يتم تخويلهما من قبل الأخ مام جلال [أي الطالباني]. أما بقية الواردات والأموال فتخصّص للرواتب والمشاريع ولسدّ احتياجات السكان والحكومة». فيا لها من عدالةٍ في التقسيم، ويا لها من نزاهةٍ وشفافيةٍ مالية!

لقد تمكّن فخري كريم، باعتراف الكثيرين من رفاقه القديما، وبالتعاون مع قيادة الحزب الشيوعي الحالية التابعة لسلطة الاحتلال، أن يجزّوا الحزب، الموصوفُ بأنّه «حزبُ الكادحين»، إلى الهاوية، ولينزعوا عنه صفته الوطنية. ولم يكن فشلهم في الحصول ولو على واحدٍ في المائة من الأصوات في الانتخابات، التي تحمّسوا لها كلّ الحماس قبل عامين، غير الصفة الأولى. وكانوا قد توهموا، وقتها، أنّ بقايا قاعدة الحزب الشيوعي القديمة ستغضّ النظر عن موقفهم المشين في سنوات الحصار، وعن كونهم قد أصبحوا رجال الرئيس بوش، معتقدين أنّ الشعب العراقي قد صار مثلهم مهياً للتلوث بالمال والبرامغامية الزائفة، زيف ديمقراطية الاستعماريين والعنصريين والطائفين.

كاتبة عراقية كردية،

جريدة القدس العربي، ٢٠٠٨/٢/١٠



عن هذا الصمت المريب: تناقضات الليبرالية العربية

أسعد أبو خليل

ليست الحملة على مجلة الآداب مؤامرة، لكنّها تصلح لأن تشكل خيوط مؤامرة لإثبات طغيان ثقافة واحدة لا غير في العالم العربي: ثقافة ممولة من أموال النفط السعودي، وإن ارتدت فساتين الليبرالية المنقوصة للتمويه. وليس صمتُ الليبرالية العربية عن تلك الحملة الصادرة عن مصنع «المدى» مريباً فحسب، بل هو طبيعي أيضاً، ولم يفاجئ إلا من صدق عن إخلاص أو سذاجة فاقعة ادّعاءات الليبرالية العربية، أو اليمين المتدثر بشعارات الرجل الأبيض.

فالحال أنّ الصفحات الثقافية في الصحف العربية، ولاسيما اللبنانية، لم تلاحظ ما فعل فخري كريم... أو أنها تجاهلته وتظاهرت بالتأوّب، أو أنّها تضامنت معه في تحريمه للنقد غير «المباح». ولكنّ تصوّروا لو أنّ كاتباً قومياً عربياً أقام دعوى ضدّ كاتب آخر ذي انتماءٍ يميني ليبرالي، ومن رفاق كتاب الصفحات الثقافية الذين لا يلاحظون قمع الثقافة إلا في بلدٍ عربيٍّ واحدٍ فقط (وهو بلدٌ ذو نظام تسلّطيٍّ بحق، شأنه شأن سائر الأنظمة العربية) بتهمة خرق حدود «النقد المباح» (على ما جاء في دعوى محامي فخري كريم على سماح إدريس): أفيمكن تصوّر ردة الفعل وفق هذا السيناريو؟ وفق هذا السيناريو، يمكن تصوّر حملات تدعو إلى رجم من يجرؤ على تجريم مثقفٍ آخر. كانت الأقلام ستُسخر على امتداد أسابيع أو أشهر لمناصرة الكاتب المثّم، وكان ليبراليّو جريدة النهار (وهم بعيدون عن الليبرالية بعد بوش عن الاشتراكية) سيتنادون وسيعتصمون وسيحملون الشموع والأقلام (وحبّات البطاطا)، وسيعقدون المؤتمرات، وكانت العرائض ستملأ

الصحف والمجلات، وكان ملحقُ النهار سيُفرد عدداً خاصاً أو عددتين لنصرة الكاتب المقهور. لكن الآية اليوم معكوسة: ففخري كريم، مثل كثير منهم، ما هو إلا يساريٌّ سابقٌ من التائبين الذين يحتلون مواقع نافذة في الصحافة النفطية. وهو، مثله مثل عادل درويش، يَسخر من «القومئِجية» واليسار... وإن كان لا يزال يذكر بالخير (كما فَعَلَ في مقابلته الأخيرة على قناة «العربية») خدمات النظام السوري له، وفضائل حافظ الأسد.

على أن الدعوى تُنذر بما هو أت. ذلك أن حرية التعبير في العالم العربي ستضيق باستمرار، والمصالحة السعودية - القطرية ستقلص من هامش التعبير، إذ من غير المسموح الاعتراض أو عدم مماشاة الثقافة السياسية والشعبية السائدة. ويمكن الاستدلال على ذلك من عناوين ومضامين الصحافة ووسائل الإعلام التي سترسم المسارات «المباحة» (لو أن جورج أوزول اكتشف تعبير «النقد المباح» لأدرجه في كتابه المعنون ١٩٨٤، لكن فخري كريم سبقه): فقناة «العربية» وجريدة الشرق الأوسط ترسمان مسار الآتي في الثقافة العربية، حيث تحتل صولات الجنرال ديفيد بتريوس وجولاته وبطولاته حيزاً أهم من أخبار وفاة د. جورج حبش.

نحن أمام مسار واضح في توجهاته: إنه التحضير للتطبيع، ولنبد كل أعمال المقاومة (السلمية والعنفية على حد سواء) ضد إسرائيل والاحتلال الأجنبي. وسيتهم كل من يرفع عقيرته ضد الصهيونية بالإرهاب وبمخالفة «القاعدة» وقد يُقاد إلى المحاكم. ولقد كان اجتماع وزراء الداخلية العرب الأخير واضحاً: فالمطلوب تسهيل حروب الولايات المتحدة وسياساتها، خصوصاً أن ممالك القهر النفطية عادت إلى أنظمة المحميات القديمة بعد أن فقدت ثقتها بقدرتها على الاستقلال. وهناك أمر آخر مطلوب: وهو عدم السماح للإعلام بالزعم بوجود مؤامرة في العالم العربي، باستثناء مؤامرات أعداء أميركا، أو ما يسمى بـ «المخطئ السوري - الإيراني»، الذي يَسرح ويَمْرَح وحده وفقاً للرواية السائدة، في مواجهة «المجتمع الدولي» برمته، لا المخطئ الأميركي - الإسرائيلي وحده (وهذا الأخير غير موجود على ما يقال لنا). أي أن الاسم الرسمي للمخطئ الأميركي - الإسرائيلي هو اليوم «المجتمع الدولي»؛ وكيف يمكنك أن تقف في وجه «الشرعية الدولية» التي وحدها تحرر الأرض وتوزع السلام والعدل على نطاق عالمي؟!

لقد حاز فخري كريم في دعواه صمت الإعلام النفطي العربي، أو تأييده عبر تلفيقات غير موفقة من الأحداث والوقائع. فحاز صاغية في مقالته الأخيرة في الحياة مثلاً [راجعها في مكان آخر هنا - الأداب] اعتبر المحاكم مكاناً طبيعياً لحل الخلافات، واستشهد بتجربة المؤرخ النازي دايفيد إرفنغ، على عادة صاغية في الاستشهاد بتجارب الرجل الأبيض لكونها المثال المحتذى. بيد أنه أخطأ في إيراد وقائع مثاله: فأعداء إرفنغ لم يكونوا هم من لجأوا إلى محاكمته، بل كان هو - منكر المحرقة والمؤمن بالتفوق الجيني للعرق الأبيض - من لجأ إلى المحكمة. ولو علم صاغية بتفاصيل القصة، وهي موجودة في غير كتاب (بما في ذلك كتاب للمؤرخة دبرا ليسبتات التي كانت موضوع الدعوى)، لما استخدّم هذا المثال الذي لا يخدمه لأن ليبراليي الغرب عدّوا دعوى إرفنغ ضد ليبستات محاولة لإسكات آراء معارضة لتوجهاته النازية؛ لكن ليبراليي أوروبا يبدون منسجمين مع منطلقاتهم النظرية أكثر من ليبراليي الوهابية. وهكذا انقلب المثال على صاغية، فلعلة يبحث عن مثال آخر مستقى من كاتب آخر. ومع أن صاغية كان يريد أن يقول إن دعوى فخري كريم تتخل في صلب الليبرالية، فإنه لم يأت بكلمة على عبارة «النقد المباح» التي استعملها كريم في دعواه. وهل هناك من يستطيع أن يوفق بين مزاعم دعاة التطبيع الليبرالية، وبين المنادين بـ «النقد المباح»؟

ثمة الكثير في دعوى كريم مما يستحق الرد والتعليق والنقد، بل والتدريس في كليات الصحافة ضمن مادة «القمع وإسكات الصوت المعارض». وبالمناسبة، لماذا لم يسخر أحد من طريقة زهو كريم بعلاقته بالطالباني، وإن لم يعتبره من يساوي بين احتلال العراق و«التحرير» دُمياً في يد المحتل؟ ما هو مصدر فخر المثقف بقربه إلى السلطان، كائنًا من كان؟ ألا يذكر هذا الموقف بأجاد سعد البرزان، الذي تحول هو الآخر إلى داعية ديمقراطي بعد أن كان يزهو بعلاقته مع صدام؟ لم يتوقع فخري كريم أن تؤدي دعواه إلى ردة الفعل المعترضة، وإلى هذه التغطية الواسعة، خصوصاً على شبكة الأنترنيت التي لا تخضع لسيطرة أقرباء الملك فهد. لم يتوقع فخري كريم أن تنتصر لـ الأداب قطاعات واسعة من الناس، بصرف النظر عن مهنهم ومواقعهم. لعله اعتاد مناخ العراق الواقع تحت الاحتلال، حيث يطوع القضاء لمن يشاء، ولاسيما إذا كان قريباً من السلطان (الأميركي والمحلي). لكن المرحلة تنبئ بالمزيد من الدعاوى، وأقطاب الإعلام النفطي يعتمدون على مصادر غير محدودة (وغير معلنة أحياناً). ومع ذلك فقد نفى جهاد الخازن في مقالة له في جريدة الحياة أن تكون جريدة الحياة ممولّة من أحد، حسب قوله. وقال إنها ممولّة... من خالد بن سلطان فقط، هكذا بالحرف. إن تمويل سلالات النفط وفق هذه التخريجة، هو فوق التمويل؛ أو أنه لم يعد تمويلًا. فانتبهوا!

أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، ستانساس

(المقالة أرسلت خصيصاً لـ الأداب، ٢٠٠٨/٢/١١)